الكلمات الشريفة والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة رضي اللّه عنه

من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي
في تسويد الصحيفة

للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عاموه
حفظه الله تعالى

دار أبي حنيفة

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الأول

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

دار أبي حنيفة
للنشر والتوزيع
اليمن - الحديدة
يطلب من
السيد عمار / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦
لؤي الحنفي / ٧٧٧ ٠٢٤٣ ٢٠
e-mail: daroabihanifah@gmail.com

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الأول

للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عاموه
حفظه الله تعالى

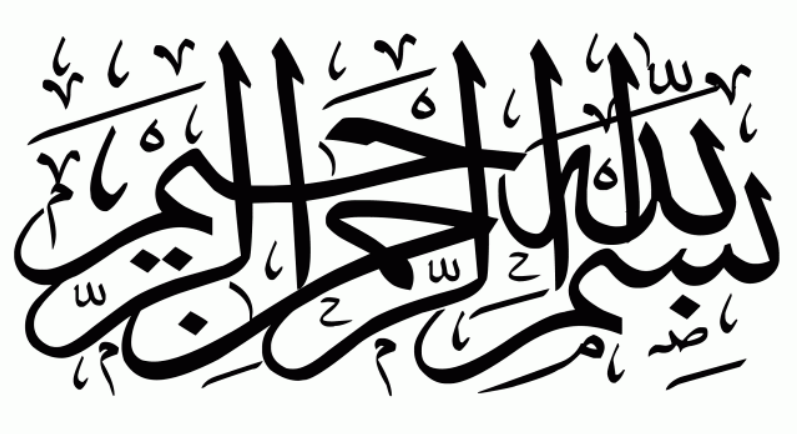
بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

قال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

قال ﷺ «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

أيعاب الذين هم حفظوا الد ين من الترهات والتمويه

وإلى قولهم وما قد رووه راجع كل عالم وفقيه

قال الإمام عبد الله بن داود الخريبي (ما يقع في أبي حنيفة إلا حاسد أو جاهل ا.هـ من سير أعلام النبلاء ج٦ صـ ٤٠٢).

وقال الإمام عبد العزيز بن أبي رواد (أبو حنيفة المحنة من أحبه فهو سني ومن أبغضه فهو مبتدع).

وعن أبي معاوية الضرير قال حب أبي حنيفة من السنة ا.هـ سير أعلام النبلاء ج٦ صـ٤٠١.

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله إذا سمعت الرجل ينال من أبي حنيفة لم أحب أن أراه ولا أن أجالسه مخافة أن ينزل به آية من آيات الله فيجعل بي معه الله يعلم أني ما أرضى ما يذكر به وما يذكره أحد إلا وهو خير منه كان والله ورعاً حافظاً للسانه طيب المطعم مع علم والله كثير واسع ا.هـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيرمي.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فقد أهدى إليَّ بعض طلبة العلم الصالحين كتاباً أزعجه وطلب مني النظر فيه والنصح للمسلمين فنظرت في الكتاب فإذا هو يسمى (**نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**) لمؤلفه مقبل الوادعي والناشر له دار الحديث بدماج سنة ١٤١٨ هـ الطبعة الأولى ولما طالعت الكتاب المذكور رأيت مؤلفه قد سود صحيفته وأتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار وقد قيل:

كأن ريحهم في خبث فعلهم ريح الكلاب إذا ما مسها المطر

وإني لأعلم أن كلام المؤلف في أبي حنيفة ساقط الاعتبار لا ينبغي الاشتغال به ولا يلتفت إليه وقد قيل:

ما يضر البحر أمسى زاخراً إن رمى فيه غلام بحجر

ولكن للرجل أتباع غرهم بجهله فوجب البيان والنصح للأمة حتى يقفوا على حقائق الأمور ولا يغتروا بأمثال هؤلاء

تصدر للتدريس كلُّ مهّوسٍ بليدٍ تسمى بالفقيه المدرس
فحق لأهل العلم أن يتمثلوا ببيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى بدا من علاها وحتى سامها كل مفلس

وقد قيل في هذا وأمثاله:

لو كنت برداً كنت زمهريرا أو كنت ريحاً كنت الدبورا

أو كنت غيماً لم يكن مطورا أو كنت ماء لم يكن طهورا

فكتبت هذا الكتاب نصحاً للأمة والنصح لها من جملة فرائض الدين وذباً عن عرض إمام من كبار أئمة الدين والذب عن أعراض المسلمين وخصوصاً العلماء من واجبات الشرع المبين.

وسميت الكتاب بعد تمامه (**الكلمات الشريفة والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة من الأقوال السخيفة التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة**) وأسأل الله أن يرزق المؤلف التوبة والرجوع إلى الحق وأسأل الله تعالى أن يكتب لعملي هذا القبول بمنه وكرمه إنه أعظم مأمول وأكرم مسئول آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

محمد أحمد محمد عاموه

مدينة الحديدة ١٤١٨هـ

الفصل الأول

المطلب الأول: موجب الرد

المطلب الثاني: في حرمة إيذاء الفقهاء

المطلب الثالث: أبو حنيفة إمام الفقهاء ومن أفاضل العباد

المطلب الرابع: لماذا هذه الحملة على أبي حنيفة

المطلب الخامس: أسباب التحامل على أبي حنيفة

الفصل الأول

المطلب الأول: موجب الرد:

موجب الرد ما تقرر في الشرع من أن محاربة أهل البدع حق واجب قال الله تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران].

وقال تبارك وتعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠] والأحاديث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة وأقوال العلماء في ذلك مشهورة وقد قال أبو علي الدقاق الساكت عن الحق شيطان أخرس " يقول العلامة كمال يوسف الحوت فالتحذير من أهل الضلال المحرفين لشريعة الله والمكذبين للقرآن والحديث حق واجب لا يجوز التقصير فيه وأن من يغش المسلمين في دنياهم وفي طعامهم وشرابهم واجب التحذير منه فبالأولى من يغش المسلمين ببث العقائد الفاسدة والفتاوى التي ما أنزل الله بها من سلطان ويفتري على العلماء والحفاظ والمجتهدين ويخرق الإجماع ويحرم ما أحل الله ويحلل ما حرم الله روى البيهقي في مناقب الشافعي أنه حذر من حفص الفرد أمام جمع وقال له: (لقد كفرت بالله العظيم) وثبت عنه(١) أنه قال في معاصره حرام بن عثمان – وكان يروي الحديث ويكذب – (الرواية عن حرام حرام) إذا عرفت هذا فاعلم أن انتقاص أهل العلم منكر يجب إزالته وباطل يجب تحذير الناس منه ا.هـ

---

(١) لسان الميزان ١/ ١٨٢.

المطلب الثاني: حرمة إيذاء الفقهاء:

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله في مقدمة المجموع:

(فصل) في النهي الأكيد والوعيد الشديد لمن يؤذي أو ينتقص الفقهاء والمتفقهين والحث على إكرامهم وتعظيم حرماتهم.

قال تعالى ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢] وقال تعالى ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج:٣٠] وقال تعالى ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر:٨٨] وقال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٨٥] وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أن الله ﷻ قال (من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب) وروى الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما قالا إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي. وفي كلام الشافعي الفقهاء العاملون. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ﷺ ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله ﷻ وفي الصحيح عنه ﷺ (من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يطلبنكم الله بشيء من ذمته) وفي رواية (فلا تخفروا الله في ذمته) وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله: اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاه الله قبل موته بموت القلب ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ا.هـ كلام النووي.

ويقول العلامة وهبي سليمان غاوجي كانت سنة السلف الصالح عدم التعرض للعلماء المشهود لهم بالخير والبر والتقوى بظنون وأوهام وجهالات فإن لحوم العلماء مسمومة ويخشى على صاحبها كما قيل سوء الخاتمة، ولعمر الله إن الإمام أبا حنيفة وأئمة المذاهب المعتبرة من السلف الصالح الذي اختار الله تعالى بقاء ذكرهم الجميل وأن يجعل مذاهبهم مذاهب الأمة في التقرب إليه سبحانه وتعالى بالعبادات وسائر الطاعات ا.هـ أبو حنيفة صـ٢٠٣.

ويقول العلامة الحافظ ابن عساكر رحمه الله في تبيين كذب المفتري ما نصه: واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء رحمة الله تعالى عليهم مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم والاقتداء بما مدح الله به قول المتبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مثنياً عليهم في كتابه وهو بمكارم الأخلاق وضدها عليم ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ والارتكاب لنهي النبي ﷺ عن الاغتياب وسب الأموات جسيم ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وقد روي عنه ﷺ فيمن كتم ما عنده من العلم عند لعن آخر هذه الأمة أولها ماله من الوزر والإثم وذلك فيما أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن المسلم السلمي أخبرنا أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الصوفي إملاءً أخبرنا أبو بكر أحمد بن طلحة بن هارون المنقي أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي وأخبرنا الشيخان أبو الحسن علي بن أحمد

الغساني وأبو النجم بدر بن عبدالله الشيحي قالا أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الخطيب أخبرنا أحمد بن محمد بن رزق أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد القطان قال أخبرنا محمد بن الفرج الأزرق أخبرنا خلف بن تميم أخبرنا عبدالله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ قال (إذا لعنت آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فليظهره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد ﷺ) تابعه سريج بن يونس ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة عن خلف ورواه غيره عن ابن السري فزاد في إسناده ثلاثة أنفس أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور الفقيه وأبو الحسن علي بن الحسن بن سعيد بدمشق قالا أخبرنا وأبو النجم الشيحي ببغداد قالا أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أخبرنا أبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأصفهاني بها قال أخبرنا سليمان بن أحمد الطبراني أخبرنا أحمد بن خليل الحلبي قال أخبرنا عبدالله بن السري الأنطاكي أخبرنا سعيد بن زكريا المدايني عن عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا لعن آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فليظهره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد ﷺ) وهكذا رواه أبو هارون موسى بن النعمان المصري عن عبدالله بن السري أخبرناه أبو الحسن بن قبيس قال أخبرنا وأبو النجم التاجر قال أخبرنا أبو بكر الخطيب قال أخبرنا ابن رزق أخبرنا أبو إسماعيل بن زياد حدثني أبو عبدالله محمد بن يوسف بن بشر الهروي أخبرنا موسى بن النعمان المصري أبو هارون أخبرنا عبدالله بن السري بانطاكية قال أخبرنا سعيد بن زكريا المدايني عن عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله

ﷺ (إذا لعنت آخر هذه الأمة أولها) ثم ذكر الحديث وأخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم العباسي العلوي الخطيب بدمشق أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبدالرحمن بن عثمان بن القاسم بن يوسف بن فارس بن سوار الميانجي وأخبرنا الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد المعدل الشحامي بنيسابور قال قرئ على أبي عثمان سعيد بن محمد بن أحمد الحيري وأنا حاضر قيل له أخبركم أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري قالا أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي قال أخبرنا قتيبة بن سعيد قال أخبرنا عبيس بن ميمون عن عسل بن سفيان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (من كتم علماً ألجمه الله عز وجل بلجام من نار) لفظ حديث الميانجي أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور بن قبيس الغساني قال وأخبرنا أبو منصور عبدالرحمن بن محمد بن عبدالواحد بن زريق الشيباني قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق والحسن بن أبي بكر قالا أخبرنا عبدالله بن إسحاق البغوي ح قال أبو بكر وأخبرني هلال بن محمد الحضار أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف قالا أخبرنا بشر بن موسى أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفرج بن فضالة عن أبيه الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ (إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء قيل يا رسول الله وما هي؟ قال: إذا كان المغنم دولاً والأمانة مغنماً والزكاة مغرماً وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وبر صديقه وجفا أباه وأكرم الرجل مخافة شره وكان زعيم القوم أرذلهم وارتفعت الأصوات في المساجد وشرب الخمر ولبس الحرير واتخذوا القيان والمعازف ولعن آخر هذه الأمة أولها فترقبوا عند ذلك ثلاثاً ريحاً حمراء

وخسفاً ومسخاً) واللفظ لحديث ابن الصواف وأخبرنا الشيخ أبو سهل محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعدويه الاصبهاني المعدل ببغداد أخبرنا أبو الفضل محمد بن الفضل بن محمد بن عبدالله الحلاوي الحافظ أخبرنا بكر بن سهل بن موسىٰ بن يحيىٰ البلقاوي قال أخبرنا زيد بن المسور عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (ما آتىٰ الله عالماً علماً إلا أخذ عليه الميثاق أن لا يكتمه) فالإقدام علىٰ الغيبة مع العلم بتحريمها أمر كبير وما ورد في النهي عنها وعن سب الأموات كثير واستقصاء ذكره والرواية بطرقه وأسانيده عسير والسعيد من كف عن ذلك وكفاه من ذكر اليسير أخبرنا الشيخ أبو عبدالله الحسين بن عبدالملك بن الحسين الأديب بأصبهان أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمود بن أحمد الثقفي الأديب أخبرنا أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي القري أخبرنا أبو يعلىٰ أحمد بن علي الموصلي أخبرنا الحكم بن موسىٰ بن محمد بن سلمة أخبرنا محمد بن إسحاق عن عمه موسىٰ بن يسار عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (من أكل من لحم أخيه في الدنيا قرب له لحمه في الآخرة فيقال له كله ميتاً كما أكلته حياً قال فيأكله ويكلح ويصيح) وأخبرنا الشيخ أبو الأعز قراتكين بن الأسعد بن المذكور الأزجي ببغداد قال أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ الورَّاق قال أخبرنا محمد بن إبراهيم بن أبان السراج أخبرنا يحيىٰ بن عبدالحميد الحماني أخبرنا أبوبكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبدالله بن جريج عن أبي برزة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ (يا معشر من آمن بلسانه ولما يؤمن بقلبه لا تتبعوا عورات المسلمين ولا عثراتهم فإن من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته ومن تتبع الله عثرته يفضحه وإن كان في بيته) رواه أحمد بن حنبل

في مسنده عن أسود بن عامر عن أبي بكر بن عياش وأخبرنا الشيخان أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن السمرقندي وأبو جعفر محمد بن علي بن محمد بن السمناني الوكيل ببغداد قالا أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله الصريفيني أخبرنا عبيدالله بن محمد بن حبابة البزار قال أخبرنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أخبرنا علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي ﷺ قال (لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا) ولم يقل فيه علي أخبرناه رواه البخاري في الصحيح عن علي بن الجعد وهذا القدر في هذا المعنى كافٍ ولصدر من وفق للانتفاع به شاف ا.هـ كلام ابن عساكر.

المطلب الثالث: أبو حنيفة إمام الفقهاء ومن أفاضل العباد:

إذا تقرر ما تقدم من حرمة إيذاء انتهاك وانتقاص الفقهاء والعلماء والمتعلمين تبين أن ما فعله المؤلف حرام ومنكر شرعاً تجب إزالته وباطل تجب محاربته إذ من المعلوم المقرر بداهة أن أبا حنيفة من أئمة المسلمين وساداتهم بل هو إمام الفقهاء، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ج٦ في ترجمة أبي حنيفة: وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك. وقال ابن المبارك أبو حنيفة أفقه الناس. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقال جرير قال لي مغيرة جالس أبا حنيفة تفقه فإن إبراهيم النخعي لو كان حياً لجالسه وقال حفص بن غياث: كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر لا يعيبه إلا جاهل. وقال علي بن عاصم لو وزن علم الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم. قال الذهبي: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام. وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ا-هـ ملتقطاً من سير أعلام النبلاء.

يقول العلامة المحدث ظفر في كتابه قواعد في علم الحديث المطبوع بتحقيق المحدث عبدالفتاح أبو غده رحمه الله ما نصه: أما أبو حنيفة فما أدراك ما أبو حنيفة إمام الأئمة سراج الأمة كاشف الغمة ذو مناقب جمة طبق علمه الشرق والغرب من ديار الإسلام وفاز بفضل التابعية في عصره من بين الأنام أذعن لإمامته واعترف بجلالته أجلة العلماء الأعلام وأثنى عليه بسعة العلم وجودة الحفظ ودقة الفهم جماعة من المعدلين وفئة من المحدثين(١) مع وصفهم إياه بالزهد والورع التام والقبول العام من الخواص والعوام، ولنذكر هاهنا من أحواله العلية قدراً ضرورياً من مناقبه الجلية تبركاً وتيمناً لا تزكية وتعديلاً فإنه ﷺ أجل وأرفع من ثناء القاصرين مقاماً وأحسن مقيلاً ومن أراد البسط في معرفة أحواله ومناقبه ودرجته في العلم لا سيما في الحديث فليراجع رسالتنا " إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن "(٢) ونحن نلخصها لك ها هنا وكل قول عزوناه في هذا الفصل إلى أحد ولم نذكر مأخذه أنه من أي كتاب وفي أي صفحة منه فإنه مذكور في " إنجاء الوطن " مع ذكر المأخذ مقيداً بالصفحات فليتنبه لذلك وإنما فعلنا ذلك روماً للاختصار.

---

(١) قال الذهبي في العبر ١:٢١٤ : " كان أبو حنيفة النعمان بن ثابت من أذكياء بني آدم جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء ومولده سنة ثمانين وهو أحد أقوال ثلاثة في ولادته رأى أنساً وتوفي سنة خمسين ومئة " عبدالفتاح.

(٢) طبع حديثاً باسم [أبو حنيفة وأصحابه المحدثون] ا.هـ محمد عاموه.

ثبوت تابعية الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه:

اعلم أن جمهور المحدثين على أن الرجل بمجرد اللقيا والرؤية يصير تابعياً ولا يشترط أن يصحب الصحابي مدة قال الحافظ في شرح النخبة: هذا هو المختار وإمامنا الأعظم قد ثبتت رؤيته لبعض الصحابة واختلف في روايته عنهم قال الإمام علي القاري والمعتمد ثبوتها.

وقد صرح برؤيته لأنس وكونه تابعياً على المختار جمع عظيم من المحدثين وأهل العلم بالأخبار منهم ابن سعد صاحب الطبقات والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ والحافظ ابن حجر في جواب فتيا قد رفعت إليه في ذلك(١) والحافظ العراقي والدارقطني والإمام أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري المقريء الشافعي وأثبت روايته عن الصحابة أيضاً(٢) والحافظ السيوطي وحكم بعدم بطلان الرواية أيضاً والحافظ أبو الحجاج المزي والحافظ الخطيب البغدادي والحافظ ابن الجوزي والحافظ ابن عبدالبر والحافظ السمعاني في كتاب الأنساب له والإمام النووي والحافظ عبدالغني المقدسي والإمام الجزري والتوربشتي وصاحب كشف الكشاف(٣) وصاحب مرآة الجنان الإمام اليافعي والعلامة ابن حجر المكي الشافعي والعلامة أحمد القسطلاني حيث عده من التابعين والعلامة الأزنيقي في مدينة العلوم

---

(١) وقد أوردها السيوطي في تبييض الصحيفة صـ٤-٥ عبدالفتاح.

(٢) أنظر أسماء الصحابة الذين سمع منهم أبو حنيفة في الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ج ١-٢٨ عبدالفتاح.

(٣) هو سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني شيخ الإسلام في عصره وشيخ الحافظ ابن حجر توفي سنة ٨٠٥هـ وجاء اسم كتابه هذا في كشف الظنون ج ٢:١٤٧٩ هكذا: الكشاف على الكشاف عبدالفتاح.

والعلامة بدر الدين العيني الحنفي. فأبو حنيفة تابعي بلا ريب ومندرج في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ا.هـ.

ولقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه أحد المجتهدين في العبادة وهاك طرفاً من عبادته قال شمس الأئمة الكردري(١) في رسالته(٢): نقل عنه أنه صلى الفجر بوضوء العشاء بنيف وثلاثين سنة وقيل أربعين سنة وكان يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة وفي رمضان كل يوم مرتين مرة في النهار ومرة في الليل. وقال ابن المبارك: كان أبو حنيفة يجمع القرآن في ركعتين وقال أيضاً أربعة من الأئمة ختموا القرآن في ركعتين عثمان بن عفان وتميم الداري وسعيد بن جبير وأبو حنيفة انتهى ملخصاً.

---

(١) و هو محمد بن عبدالستار الكردري بفتح الكاف نسبة إلى كردر ناحية من أعمال جرجانية خوارزم ولد سنة ٥٥٩ونشأ بخوارزم وقرأ الأدب على ناصر الدين المطرزي صاحب المغرب ثم طلب العلم واجتهد وأخذ عن كبار الفقهاء منهم ركن الإسلام إمام زاده صاحب شرعة الإسلام ومنهم قاضيخان صاحب الفتاوى ومنهم صاحب الهداية وبرع وفاق أقرانه وأقر له بالفضل والتقدم أهل زمانه مات ببخارى سنة اثنتين وأربعين وستمائة كذا قال محمود بن سليمان الكفوي في اعلام الأخيار منه رحمه الله تعالى.

(٢) هي الكتاب المعروف باسم مناقب الإمام أبي حنيفة وهو مطبوع في مجلدين يقع هذا النص منه ج ١:٢٤١-٢٤٢ والعبارة في الأصلين وقع فيها تحريف وسقط صححتها من المناقب.

وفي تهذيب الأسماء واللغات[1] للنووي عن إبراهيم بن عكرمة قال: ما رأيت أورع ولا أفقه من أبي حنيفة وعن سفيان بن عيينة قال ما قدم مكة في وقتنا رجل أكثر صلاة من أبي حنيفة وعن يحيىٰ بن أيوب الزاهد قال كان أبو حنيفة لا ينام الليل وعن أبي عاصم النبيل قال كان أبو حنيفة يسمي الوتد[2] لكثرة صلاته.

وعن أسد بن عمرو قال: صلىٰ أبو حنيفة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ القرآن في ركعة وكان يسمع بكاؤه حتىٰ يرحمه جيرانه وحفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة آلاف مرة.

وعن الحسن بن عمارة أنه غسل أبا حنيفة حين توفي وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد يمينك في الليل منذ أربعين سنة وعن ابن المبارك أن أبا حنيفة صلىٰ خمساً وأربعين سنة الصلوات الخمس بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعتين.

وعن أبي يوسف قال بينا أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمع رجلاً يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا ينام الليل فقال أبو حنيفة لا يتحدث عني بما لا أفعله فكان يحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً وهذا قليل من كثير وغيض من فيض والإشارة تكفي اللبيب.

---

(١) صـ٢٢٠.

(٢) تشبيهاً بوتد الخيمة لطول قيامه في الصلاة

المطلب الرابع: لماذا هذه الحملة على أبي حنيفة؟

أبو حنيفة هو الإمام الأعظم ﷺ فتح الله ﷻ عليه في الفقه فتحاً عظيماً ورزق فقهه القبول فتابعه الناس فأصبح أكثر الأئمة الأربعة أتباعاً فثلثي المؤمنين يعبدون الله ﷻ على طريقة أبي حنيفة ﷺ ولأبي حنيفة ﷺ يد طولى في تقرير اعتقاد أهل السنة والرد على المشبهة والمجسمة والمذهب الحنفي أوسع المذاهب فروعاً وأكثرها حكماً وأقربها تناولاً وتخريجاً واستنباطاً وتأصيلاً وخوارج العصر لا يرضيهم شيء من ذلك فنصبوا العداء لأبي حنيفة وللمذهب الحنفي هدماً للتراث الشرعي الإسلامي العظيم وإيذاء لأكبر قدر من المؤمنين لأن من صفات خوارج العصر الوقيعة في علماء الأمة والسباب والشتائم للمخالفين لكل هذا شنَّوا هذه الحملة على أبي حنيفة لإطفاء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المطلب الخامس: أسباب التحامل على أبي حنيفة رضي الله عنه:

خلاصة أسباب تحامل بعضهم وكلامهم السوء في الإمام الأعظم ﷺ ترجع للتالي:

١- الجهل: جهل أولئك بحقيقة حاله لبعد المسافة بينهم وبينه وعدم توافر أسباب اللقاء أو الواسطة الطيبة الأمينة ومن المشهور في كتب السير تحامل الأوزاعي إمام الشام على أبي حنيفة إمام العراق حتى أطلع عبدالله بن المبارك الأوزاعي على بعض مسائل الإمام فلما عرف أنها من مسائله تاب مما كان منه ورغَّب ابن المبارك في الجلوس إليه ثم حين لقيه ازداد إعجابه وأخذ عنه كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

٢- المعاصرة: معاصرة بعضهم له وقد نقل بعض تلامذة المعاصرين له كلامهم دون تمحيص وتدقيق ومعلوم أن المعاصرة تدفع

الأقران إلى التنافس في الكلام السوء إلا من حفظه الله تعالى، قال الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ في ترجمة الحافظ أبي نعيم: كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته ولا أقبل قول كل منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان إلى أن قال كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو حسد وما ينجوا منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس.

٣- الحسد: والحسد هو الحالقة يحلق الدين وينحرف باللسان عن الشهادة باليقين ورحم الله الحسن ابن عمارة العابد الزاهد فقد أخذ يوماً بركاب الإمام رحمه الله تعالى وهو يقول والله ما أدركنا أحداً يتكلم في الفقه أبلغ ولا أصبر ولا أحضر منك وإنك لسيد من تكلم فيه في وقتك غير مدافع وما يتكلمون فيك إلا حسداً. ذكره الموفق المكي في مناقبه وفي المصدر نفسه أن يحيى بن معين كان يقول لمن تكلم في أبي حنيفة:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالناس أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغياً إنه لدميم

٤- الخلاف في الرأي: وهذا هو الأكثر وهو الذي نجد من آثاره تهماً مردودة وأحكاماً مصورة إذا نظرنا إلى حقيقتها رأيناها أوهاماً بُنِيَتْ على قواعد من الهوى، وظنوناً أرسيت على أصول من الهباء، مثل نعيم بن حماد الذي وضع قصصاً من نسج الخيال محاولاً أن يحط من قدر الإمام والحط من مكانته فكان مثله في ذلك كمثل من قال:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوَعِلُ

٥- الانحراف: انحراف بعض القائلين عن الجادة مثل الآخذين بظواهر النصوص دون فقه وتبصر أو الزائغين في العقيدة كالمعتزلة وغلاة الخوارج والرافضة وأمثالهم.

قال الشيخ تاج الدين السبكي في رسالته قاعدة في الجرح والتعديل التي أفردها المحقق أبو غده من الطبقات الكبرىٰ: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلىٰ الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح فجرحه لذلك ومن أمثلة ذلك قول بعضهم في البخاري تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ فيا لله والمسلمين أيجوز لأحد أن يقول في البخاري متروك وهو حامل لواء الصناعة ومقدم أهل السنة والجماعة ثم يا لله والمسلمين أتجعل مما دحه مذام فإن الحق في مسألة اللفظ معه إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنَّ تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالىٰ وإنما أنكرها الإمام أحمد ﷺ لبشاعتها، ومن ذلك قول بعض المجسمة يريد أبا إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي في أبي حاتم ابن حبان لم يكن له كبير دين نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله تعالىٰ.

فياليت شعري من أحق بالإخراج من يجعل ربه محدوداً أو من ينزه الله عن الجسمية.

وقال أيضاً وقد تزايد الحال بالخطابية – وهم المجسمة – في زماننا فصاروا يرون الكذب علىٰ مخالفيهم في العقيدة – لاسيما القائم عليهم – بكل سوء في نفسه وماله وبلغني أن كبيرهم استفتىٰ في شافعي أيشهد عليه بالكذب فقال ألست تعتقد أن دمه حلال قال نعم قال فما دون ذلك دون دمه فاشهدوا دفع فساده عن المسلمين فهذه عقيدتهم ويرون أنهم المسلمون وأنهم أهل السنة ولو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم - ولا عالم فيهم علىٰ الحقيقة - مبلغاً يعتبر ويكفرون غالب

علماء الأمة ثم يعتزون إلى الإمام أحمد بن حنبل ﷺ وهو منهم بريء ولكنه كما قال بعض العارفين ورأيته بخط الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما وهم بريئان منهم أحمد بن حنبل ابتلي بالمجسمة وجعفر الصادق ابتلي بالرافضة ا.هـ

٦- التعصب: روى الخطيب بسنده إلى أبي مسهر قال: قال سلمة ابن عمرو القاضي على المنبر: لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق ا.هـ قال المحقق الكوثري لفظ ابن عساكر في تاريخه لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق ففي الخبر المسوق هنا تغيير أبي فلان إلى أبي حنيفة ومن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة مع تظافر الروايات على أن أول من قام بذلك جعد بن درهم وتبديل كلمة بكلمة أمر هين عندهم ومناقضة ما تواتر عن أهل العلم شيء لا أهمية له في نظرهم.

٧- الاختلاف في الاعتقاد: وهذا ظاهر جداً فأبوحنيفة رحمه الله تعالى ينفي الحد عن الله ولا يقول بالمكان ولا الجهة وهم يثبتون ذلك.

وهناك مسائل أخرى يأتي الكلام عليها في مواطنها إن شاء الله تعالى كمسألة الإرجاء وزيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الثاني

المطلب الأول: المؤلف ومبلغ علمه

المطلب الثاني: المخطط يهودي وهؤلاء معاول هدم

المطلب الثالث: خلاصة الخطوط العريضة لأدعياء السلفية الجديدة

المطلب الرابع: علماء أم خدام عملاء

المطلب الخامس: حكم قراءة كتبهم وبيعها

الفصل الثاني

المطلب الأول: المؤلف ومبلغ علمه:

أولاً المؤلف:

هو مقبل بن هادي الوادعي الهمذاني ولد في قريته آل فائدة بوادي دماج وهي إحدىٰ القرىٰ التابعة لمحافظة صعدة التي تقع في شمال اليمن نشأ بها متأثراً بمذهب الشيعة ثم رحل عقب قيام الثورة إلىٰ نجران ومكث فيها سنتين ثم رحل إلىٰ مكة وكان قد تأثر وأعجب بجماعة الإخوان "هي غير جماعة الإخوان المسلمين" التي كان يتزعمها جهيمان العتيبي الذي ادعىٰ المهدية لأحد أتباعه في حادثة الحرم المشهورة عام١٤٠٠هـ يقول المؤلف مبيناً إعجابه بهذه الجماعة في كتابه المخرج من الفتنة صـ١١٣: "كانت دعوة الإخوان بالمدينة دعوة مباركة لا يوجد لها نظير في هذا العصر يجالسهم طالب العلم ثم يرجع داعياً إلىٰ الله والسبب في ذلك أنهم وفقوا للوقوف مع النصوص ملأت دعوتهم الدنيا في مدة ست سنين لا بسبب كثرة علمهم ولا فصاحتهم في الخطابة ولكنها دعوة حق حتىٰ تميل إليها الفطرة السليمة يسودها النصح لله ولكتابه وللمؤمنين مجالسهم مجالس علم ثم ذكر أنهم كانوا يأتون إليه بعد العصر يدرسون عنده الحديث والنحو والمصطلح" وإن كان المؤلف قد حكم عليهم بأنهم بغاة ولكنه كان مائلاً إليهم محباً لهم فقد قال في المصدر نفسه صـ١١٦: فهؤلاء أي أتباع جهيمان لم يحاربوا الله ورسوله ولم يسعوا في الأرض فساداً ولكنهم كانوا يظنون أنهم علىٰ حق فأخطأوا وكنا نعتقد أنهم علىٰ خطأ وهم في الحرم ومع هذا كنا نسأل الله أن ينصرهم لأن خطأهم هذا ليس بشيء بجانب فساد حكام المسلمين نسأل الله أن يبدل الإسلام خيراً منهم فهذا ما أعتقده وسأسأل عنه يوم ألقىٰ الله ا.هـ بحروفه...

وعلى المؤلف في هذا مؤاخذات:

أولاً: الجماعة المذكورة جماعة عاطلة عن العلم وهو يشهد لهم زوراً بالعلم.

ثانياً: ادعى أن دعوتهم ملأت الدنيا وهذه أعجوبة الأكاذيب.

ثالثاً: ادعاء المؤلف أن هؤلاء الخوارج وفقوا لفهم النصوص وهذه أعجب من سابقتها فما هو هذا الفهم الذي جعلهم يتوهمون بناءً على مناماتهم أن المهدي المنتظر معهم.

رابعاً: مناصرته لهم بالدعاء وقد خرجوا على حكام المسلمين وفي نظر الشيخ أن ذلك من الكبائر وأنهم بغاة فكيف يدعي لباغ بالنصر.

ثم عاد المؤلف إلى اليمن أرض الإيمان والحكمة جاء إليها لِبَثِ سمومه ونشر سبابه فسوَّد كتباً في سب المسلمين وكأنه لم يعلم أن سباب المسلم فسوق وفعل الأفاعيل وأتى بالطامات والأعاجيب في كتبه فكشف عن عواره وأبان عن جهله فتصدى له علماء اليمن ونصحوه وأرشدوه فما انتصح ولا ارتشد ومازال مصراً على سبه للعلماء وجرحه لأولياء الله الصالحين أحياءً وأمواتاً والله حسيبه فيما فعل وأراني لست بحاجة لأن أمثل لسبابه وشتائمه فكل كتبه مملؤة بذلك وكل أشرطته مملؤة بذلك يعرف ذلك كل من قرأ له أو سمع ولله در من قال:

لم يعهدوا رد السلام فدرسهم ... سب الدعاة كأفضل الأذكار

سل مقبلاً من هم أئمة ديننا ... في ذا الزمان بسائر الأمصار

سيجيب مشكوراً كما قد قالها ... هم خمسة أو سبعة الأنفار

اثنان في أرض الحجاز ونجدهم ... والآخرون بمأرب وذمار

أوليس هذا منهجاً أنتم له ... رغم الضلال المحض في إصرار

أخفيتم في ذا التعصب انجم الـ دنيا وأيضاً منحة الغفار
علماء أمة أحمد وبحورها جلوا عن الإحصاء في الأسفار
حاربتم أهل المساجد والتقى وعاديتم صفوة الأخيار
أبغضتم خير العباد فأين ما أبقيتم للكفر والفجار
من علم الأطفال شر تطاول على الكبار ونخبة الأبرار
جرح الأئمة دينكم وانتقاص الصفوة الأطهار

ثانياً مبلغ علمه:

فالمؤلف لا يعرف أصول الفقه مع كون معرفة أصول الفقه ضرورية لمن يتصدر للفتيا وهي وسيلة لفهم الكتاب والسنة جاء في شريط أسئلة أبو ظبي رقم ٣ سئل أي الشيخ عن أفضل كتاب مختصر في أصول الفقه فأحال السؤال على أحد تلامذته ثم قال الشيخ: " فأنا ما قرأت في أصول الفقه إلا في مذكرة الشنقيطي رحمه الله على كل الذي أنصح به أن هذه الأصول نفسها ما يعارض بها الكتاب والسنة " يقول الشيخ العامري معلقاً فلست أدري ما هو وجه المعارضة الذي يهدف إليه الشيخ وكيف تكون طريقاً للمعارضة وهي وسيلة ملحة لفهم الوحيين.

ولجهل المؤلف بعلم الأصول نجده يزهد الطلاب فيه ويقلل من شأنه ولست هنا بصدد بيان فضل علم الأصول فهو معلوم لدى صغار طلبة العلم عندنا.

وكذلك المؤلف لا يعرف الفقه ولا يرجع إلى كتبه إلا نادراً جاء في شريط الأسئلة الذرية من ألمانيا الغربية رقم ٧١ " إنني لا أرجع إلى كتب الفقه إلا عند الحاجة إذا عرضت مسألة لأننا لو أردنا أن نصرف

وقتنا في كتب الفقه لما استطعنا أن نحصل علماً نافعاً من العلوم الأخرىٰ فرب مسألة فيها عشرون قولاً ورب مسألة فيها عشرة أقوال ورب مسألة فيها ستة أقوال فمن أجل هذا نحن ننصح بالإقبال الكلي علىٰ الكتاب والسنة واقتناء كتب الفقه والاستفادة منها في الحاجة إليها " وفي شريط له بعنوان أسئلة منها عن الانتخابات برقم ١٩٢ زهد في متون الفقه كزاد المستقنع ومتن أبي شجاع ونحوها وقال: " إنها تقسي القلب وقال لو أقبل الناس علىٰ هذه المتون لضاع الدين جرَّت الناس من سيء إلىٰ أسوأ " قاتل الله الجهل ما أقبحه ولهذا أنا لا أستغرب كلامه في أبي حنيفة سيد الفقهاء لأن الرجل ما عرف الفقه ولا درسه ولعدم فقهه حنق علىٰ الفقهاء فنجده في قمع المعاند ينكر فقه أبي حنيفة ليس بمحدث ولا فقيه فقال عن أبي حنيفة الراجح ضعفه في الحديث والفقه لا يعتمد عليه وكرر ذلك فقال ولا ينبغي أن يعتمد عليه في الفقه، ولله در من قال:

سموه حامضاً وهو خل مثل من لم يصل إلىٰ العنقود

وصدق حبيبي رسول الله القائل في الحديث الصحيح (آخر ما أدركت من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

أبو حنيفة إمام الفقهاء المجمع علىٰ فقهه لا يعتمد عليه علىٰ من يعتمد إذاً؟؟ عليك وعلىٰ أضرابك من الجهال الذين ما عرفوا الفقه ولا درسوا علوم الشرع وإنكار فقه أبي حنيفة جنون سافر أما قرأت كلام الذهبي يا مقبل في فقه أبي حنيفة فهاك كلامه انظر فيه قال رحمه الله في سير أعلام النبلاء مجلد ٦: أبو حنيفة الإمام فقيه الملة عالم العراق... وعني بالآثار وارتحل في ذلك وأما الفقه والتدقيق في الرأي فإليه المنتهىٰ والناس عيال عليه في ذلك... وقال حفص بن غياث: كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر لا يعيبه إلا جاهل...

وقال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. قلت القائل هو الذهبي الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقال آخر:

وهبني قلت أن الصبح ليل أيعمى المبصرون عن الضياء

والمؤلف جاهل بعلوم القرآن من تفسير وقراءات وتجويد وانظر ما قاله في تعلم التجويد في قمع المعاند حينما سئل عن حكم تعلم التجويد هل هو واجب فأجاب بقوله: الصحيح أنه ليس بواجب.... إلى أن قال وبعضهم يقول التجويد مأخوذ بالأسانيد إلى المقرئين..... فيقال لهم أين هذه الأسانيد وأن بعض المدود حركة وبعضها حركتان وبعضها أربع..... إلخ كلامه.

أقول هذه هذرمة فارغة من رجل مفلس لا يعرف كتب التجويد والقراءات ولو رجع إلى أهل العلم لعرف الأسانيد والأحكام أما عن التمذهب بأحد المذاهب الفقهية المعتبرة فهي عند المؤلف من الأمور المحرمة بل هي سبب فرقة المسلمين في نظره وأقواله في هذا شهيرة منها قوله في المخرج من الفتنة وهو المدخل إليها على التحقيق " أنا أعتقد أنه لا يجوز لمسلم أن ينتمي إلى مذهب من المذاهب لأن الله يقول ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] ومن عجيب ما استدل به المؤلف على عدم جواز الإنتماء لمذهب فقهي معتبر أن لهذه المذاهب أصولاً غير الكتاب والسنة مثل الإجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستحسان وأقوال الصحابة.

هكذا يكون العلم وبنىٰ علىٰ هذا العلم أحكامه وفتاواه الخاطئة ولما سئل كما في شريطه ذم التقليد أن هناك علماء أجلاء كانوا ينتسبون إلىٰ المذاهب الفقهية كالبيهقي والدارقطني والنووي وابن حجر ينتمون للشافعي وابن عبدالبر وابن العربي للمالكي والطحاوي وابن أبي العز للحنفي وابن تيمية للحنبلي أجاب " بأن هذا لا دليل عليه والعلماء المتقدمون كانوا مضطرين إلىٰ هذا الانتساب ا.هـ ولا أدري ما وجه هذا الاضطرار ولم يبينه المؤلف المسكين.

وعلىٰ كل فالمؤلف ينكر حجية الإجماع والقياس قال في قمع المعاند " الصحيح أن الإجماع ليس بحجة وقال في كتاب المصارعة لا يعتد بالقياس وقال في شريط أسئلة أبو ظبي رقم ٥ لو جئتموني بإجماع أو بقياس أقول لا أقول بهما ا.هـ

ومعلوم أن الإجماع حجة لم ينكر حجيته إلا المبتدعة.

ومعلوم أن القياس الصحيح حجة لم ينكر حجيته إلا المبتدعة وأول من أنكر حجية الإجماع والقياس إبراهيم النظَّام المتهم بالزندقة.

وهاك طرفاً من ترجمة النظام كما ذكرها أبو غده في تعليقه علىٰ فقه أهل العراق وحديثهم لتعرف سلف المؤلف:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ابن أخت أبي الهذيل العلاف أحد كبار المعتزلة وقيل له: النظام لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وهو أحد الملاحدة الخبثاء الذين تستروا بالاعتزال خوفاً من سيف الشرع.

ترجم له الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه الفرق بين الفِرق عند ذكره الفرقة النَّظَّامية ص٧٩-٨٠ فقال (عاشر في شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السُمَنية القائلين بتكافؤ الأدلة! وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة ثم دوَّن مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام.

وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفاً من السيف فأنكر إعجاز القرآن في نظمه وأنكر ما روي في معجزات نبينا ﷺ من انشقاق القمر وتسبيح الحصى في يده ونبوع الماء من بين أصابعه ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته.

ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ولم يجسر على إظهار رفعها فأبطل الطرق الدالة عليها فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري.

ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرأه غداً في صحيفة مخازيه وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي الله عنهم وجميع فرق الأمة من فريقي الرأي والحديث مع الخوارج والشيعة والنجارية.

وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النَّظَّام وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالجاحظ..... وغيرهم مع مخالفتهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة منهم أبو الهذيل خاله وقد قيل ويل لمن كفره فرعون فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظَّام ومنهم: الجُبَّائي كفر النظام - في مسائل ذكرها أبو منصور البغدادي - وله في ذلك كتاب عليه.

ومنهم: الإسكافي له كتاب على النظام كفره فيه في أكثر مذاهبه.

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النظام ثلاثة كتب وللقلانسي عليه كتب ورسائل وللقاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله كتاب كبير في بعض أصول النظام وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب إكفار المتأولين

ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النظام " انتهى ثم ساق أبو منصور من فضائحه وأقواله وضلالاته وكفرياته الشنيعة إحدى وعشرين فضيحة وضلالة كل واحدة منها تقضي بكفره وفك رقبته بسيف الإسلام انظرها في الفرق بين الفِرق صـ٨٠-٩١ وقد ساق الغزالي في المستصفى ج صـ٢:٢٤٦- ٢٤٧ في أوائل مبحث القياس وإثبات القياس على منكريه جملاً من كلام النَّظَّام وطعونه في الصحابة وإنكاره القياس.

وقال شيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى فيما علقه على مراتب الإجماع لابن حزم صـ١٣: " هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام البصري توفي في حدود ٢١١هـ عن ست وثلاثين سنة وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف البصري المعتزلي وتلقى الاعتزال من خاله وتوفي قبله بنحو خمس سنوات وقد أكفره خاله وغيره من المعتزلة فضلاً عن أهل السنة كما ذكره ابن أبي الدم في الفرق الإسلامية.

وهو أول من أنكر الإجماع والقياس الشرعي وأطال لسانه في الصحابة ليتم له ما أراد من نفي حجية إجماع الصحابة ورد تمسكهم بالقياس في النوازل وهو كثير الوقيعة في أهل الحديث أيضاً وكان يعاقر الخمر ويجاهر بالفسوق ولا تزال تشكيكاته في الإجماع والقياس مدونة في كتب الأصول للأقدمين مع دفعها وهو الذي اتخذه الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في آرائهم في الإجماع والقياس راجع ترجمته من عيون التواريخ انتهى. كلام أبي غده رحمه الله.

فكيف يصح بعد هذا نسبة المؤلف إلى أهل السنة وهو يخالفهم صريحاً فنسبة المؤلف إلى أهل السنة أو طريقته إلى أهل السنة خطأ محض لكثرة مخالفة المؤلف لأهل السنة.

وآراء المؤلف في مسائل الاعتقاد فيها الكثير المخالف لما عليه أهل السنة والجماعة ومن أبرز تلك المسائل إثبات المؤلف للجهة وإثبات الصفات الخبرية على حقائقها اللغوية وقد رددنا بدعهم في باب الاعتقاد في رسائل كثيرة مطبوعة والحمد لله.

ومن أبرز بدع المؤلف (حصره لمفهوم أهل السنة والجماعة على نفسه وأصحابه) وقد فصل ذلك وبينه الشيخ محمد العامري في كتابه (مقبل الوادعي آراؤه العلمية الدعوية دراسة ونقداً) فجزاه الله خيراً.

أما عن منهج المؤلف في الجرح والتعديل فهو المنهج العشوائي الذي لا يقوم على قواعد العلم المقررة عند أهله والمتتبع للجرح والتعديل عند المؤلف يجده غريباً في نواحي متعددة منها:

١- التجريح المبهم كقوله فلان حزبي أو مصلحي أو مغفل ونحو ذلك من الألفاظ المجملة التي لا يفسرها والتي يتلقاها بعض طلابه بدون نقاش لمعناها ومن المعلوم أن المعتمد المختار عند أئمة الجرح والتعديل وجوب تفسير الجرح راجع لهذا المبحث ألفية العراقي وفتح المغيث للسخاوي وتدريب الراوي والرفع والتكميل وقد عقد الخطيب لذلك باباً في الكفاية فراجعه إن شئت.

وإذا كان الجرح المبهم لا يقبل من أئمة الحديث على ما هم عليه من العلم والفطنة والورع إضافة إلى شدة الحاجة لمعرفة تجريحاتهم للرواة فما بالك إذا صدرت التجريحات ممن لم يبلغوا عشر معشار ما بلغوا مع عدم الحاجة لمعرفة تجريحاتهم.

٢- التجريح بناءً على الخلاف المذهبي أو الدعوي والتجريح بهذه الأمور مباين للإنصاف ومناف لمنهج المحدثين وقد جرح الشيخ بناءً على الخلاف الدعوي كثيراً والأمثلة على ذلك كثيرة جداً من ذلك قوله في شريط لصوص الدعوة " فيهم أي الإخوان – أناس أفاضل لكن الفاضل منهم مبتدع فليبلغ الشاهد الغائب الفاضل من الإخوان

المسلمين مبتدع لأنه متمسك بالحزبية !! فأنت ترىٰ المؤلف قد حكم علىٰ الفاضل بالابتداع بناء علىٰ مسألة يخالفهم فيها وهي الحزبية.

٣- التجريح بناءً علىٰ بعض الأمور الخلافية الاجتهادية التي تحتمل الخطأ والصواب ولا شك أن هذا المسلك منكر عند سلف هذه الأمة مخالف لمنهج الجرح والتعديل والأمثلة كثيرة من ذلك مسألة استخدام الفيديو في المحاضرات والندوات وغيرها من أمور البر.

٤- إختراع ألفاظ جديدة في الجرح والتعديل لا صلة لها بالحفظ والرواية مع العلم أن ألفاظ التعديل عنده أقل من ألفاظ الجرح وهاك طرفاً من ألفاظ الجرح والتعديل عند المؤلف فمن ألفاظ التعديل قوله متبحر في علم الحديث مستفيد في علوم شتىٰ سني صلب باحث قوي لا أعلم واعظاً في اليمن يماثله له تحقيقات تشد لها الرحال واعظ بصير مؤثر أسد السنة زاهد صابر متقن في تحقيقاته وهذه ألفاظ ذكرها الشيخ في بعض طلابه وأما ألفاظ الجرح فمنها في الكلام عن العلماء والدعاة من معاصريه هذه الألفاظ: مغفل، مفلس، بوق، مذبذب، مزعزع، ضليل، ضائع، مائع ملبس، حزبي، أضل من حمار أهله، ذو أوجه، صاحب هوس جويهل ملحد زائغ، محترق، ممسوخ، ممسحه، حاطب ليل، غبي مجادل غبي مكابر، مصلحي، لص، عميل، حلولي، مجادل دساس، خائن كذاب، كذاب أشر، تدحرج قليلاً قليلا، فاسق، لا يساوي بصله، لا يساوي كلامه بعره، لا يساوي فلساً، فيه ما فيه، منحرف ليس بمأمون، مخزن، مدخن، متنتن، نكبة، الطالب العاق، عمائم علىٰ بهائم لصوص دعوة، أصحاب لفلفة، الأنعام السائبة، الغنم السائمة، بقر ، قبحه الله، لا بارك الله فيه، لا جزاه الله خيراً، ساقطون، حزبية مغلفة سلفية مزيفة، من أئمة الضلال، مفلس في توحيد الألوهية، وهلمَّ جرا.

وغالب هذا يختلف عما يذكره المحدثون من ألفاظ الجرح والتعديل إذ تدور معظمها علىٰ جانب الحفظ والرواية.

المطلب الثاني: المخطط يهودي وهؤلاء معاول هدم:

لا يخفى على المسلم الواعي أن الصهيونية الآثمة توجه الضربات تلو الضربات في السر والعلن لتحطيم المسلمين وتفرقة كلمتهم وكذلك الشيوعية يفعلون للسيطرة على بلاد المسلمين واستمالة شبابهم إلى آراءهم الفاسدة ونظرياتهم الباطلة وكذلك تفعل العلمانية الماكرة الساعية لإبعاد الدين عن الدولة وإبعاد الإسلام عن مجال الحياة وحصره في بعض العبادات والرهبنة ونحن في غفلة لم نتعظ بعد يتوسع خلافنا ليتوسع أعداؤنا فالأمة المسلمة يتجاذبها دعاة الشر والأباطيل تحت مسميات كثيرة والعلماء الربانيون متحملون أعباء الدعوة إلى الله ﷻ وتبصير الناس بالدين يعملون ليل نهار على صد هذه الهجمات الشرسة ودفع الشبهات المضللة وكشف زيف الأباطيل يبصرون الناس بالحق مبرزين حقيقة الإسلام على وفق المنهج الرباني الذي سار عليه أئمة أهل السنة والجماعة على مدى تأريخ الإسلام وهذا ما يخيف أعداء الإسلام وهؤلاء الأعداء يدركون أن حمل الناس على ترك دينهم صعب ومحال فعمدوا إلى إيجاد مخطط يعمل على إيجاد التدين الزائف ونشر الآراء الشاذة والأقوال الضعيفة وإيجاد مناهج مختلة وآراء متطرفة باسم تجديد الدين تارة وباسم الإصلاح الديني تارة أخرى وتارة باسم العودة إلى منهج السلف وتارة باسم العودة الصحيحة إلى الكتاب والسنة إلى غير ذلك من الشعارات التي تسمع هنا وهناك وحرص أعداء الإسلام على نشر هذا المخطط بإيجاد أشباه العلماء ودعمهم فنشأت مجموعات هنا وهناك تزيت بزي العلماء وتقمصت بقميص الوعاظ وتعممت بعمائم المجددين والمصلحين ونادت بشعارات العودة لمنهج السلف والرجوع إلى الكتاب والسنة وتصحيح العقائد ومحاربة البدع إلى غير ذلك مما ظاهره الرحمة وباطنه العذاب فكان هؤلاء الذين لا يفقهون قولاً من أحسن من خدم أعداء الإسلام

بالعمل على بلبلة أفكار الأمة وتشكيكها وتضليلها في أربعة محاور أساسية الأول عقائدي والثاني أخلاقي والثالث فقهي والرابع دعوي وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: الأمر العقائدي:

الكل يعلم أهمية العقيدة وقداستها فبها قوام الإيمان، وعقائد الإسلام تقوم على تنزيه الله ﷻ عن ما لا يليق به سبحانه وتعالى وتؤكد على نفي التشبيه والتجسيم وتقرر مخالفة الله للمخلوقات كما قال تعالى في محكم آياته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى :١١] وتقرر غنى الله ﷻ عن خلقه فهو سبحانه وتعالى لا يحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء هذا ما سار عليه أهل الحق سلفاً وخلفاً من زمن الصحابة إلى يومنا هذا وعندما ظهرت البدعة وتكلم أرباب الأهواء في مسائل العقائد تصدى لهم الإمام أبو حنيفة وكانت له اليد الطولى في الدفاع عن عقيدة أهل الحق وجاء بعده الإمام الأشعري والإمام الماتريدي والإمام الطحاوي وسار الناس على طريقتهم وعرفوا بالأشاعرة والماتريدية وأصبح لقب أهل السنة والجماعة في العقائد إذا أطلق ينصرف إليهم ومازال المسلمون يُعَلِّمُونَ أبناءهم عقائد أهل الحق الماتريدية والأشاعرة رحمهم الله رحمة الأبرار يتعلمها الأجيال جيلاً بعد جيل يأخذها الخلف عن السلف ويتلقاها الطلاب عن الأشياخ لا يختلف منهم اثنان ولا يتناطح عنزان على كون طريقة الماتريدية والأشاعرة طريقة أهل الحق وأنهم أهل السنة والجماعة.

حتى جاءت هذه الطوائف تنادي بتصحيح العقائد فكان ماذا؟ كانت الدعوة إلى القول بالجهة وإثبات المكان لله ﷻ وتقرير أن الله في السماء مع أن الله موجود بلا مكان وعملوا على نشر المتشابه من الصفات الخبرية وحملوه على ظاهره وحقيقته اللغوية وشبهوا الله بخلقه من حيث علموا أو من حيث لم يعلموا وحكموا على أهل الحق

من الأشاعرة والماتريدية بالزيغ والضلال ونفروا الناس منهم وأظهروهم للناس فرقاً مبتدعة وروجوا لكتب طمسها التاريخ ونسيها الزمان وعملوا على نشرها وتوزيعها مجاناً في أحيان كثيرة مع ما فيها من الباطل ككتاب السنة المنسوب لعبدالله بن الإمام أحمد وكتاب الأربعين للهروي وكتاب التوحيد لابن خزيمة الذي رجع عنه وندم عليه وغيرها من الكتب التي تحمل في طياتها طامات.

وتكلم كثير منهم عن الله ﷻ بما لا يليق بجلاله وأطلقوا لأنفسهم تكفير المسلمين من غير موجب للتكفير وأصبح الكفر والشرك من أسهل ما يطلقونه على من خالفهم وقد تصدى لهم أهل العلم وكتبوا في ذلك كتباً كثيرة تكشف زيوف وأباطيل أهل الباطل.

ثانياً: الأمر الأخلاقي:

الكل يعلم أن الأخلاق بها قوام الأمة وصلاح المجتمع علم ذلك أعداؤنا فخططوا لإخراجنا عن سمو الروح للإنغماس بالشهوات فأوجدوا فئاما من الناس لمحاربة منهاج الأصفياء والتحذير من قراءة كتب الأتقياء بحجة أن كُتّابها صوفية كم قالوا وعابوا في إحياء علوم الدين أكبر موسوعة إسلامية ألفت في الأخلاق بل سموه إماتة علوم الدين وسعوا بكثير من المغالطة والتشويه لمنع الناس من الاتصال بعلماء التربية الروحية وتزكية الأنفس بحجج الابتداع والتصوف و..... و..... بل حملوا على أهل الله حملة كبيرة حتى لكأنك حينما تذكر واحداً من أقطاب الصوفية كأنما ذكرت عدواً لعيناً وشيطاناً رجيماً حسبي الله وكفى ونعم الوكيل من هذا الداء العضال والمرض السقيم والفهم العقيم أعوذ بالله من الوقيعة في الصالحين وأهل الله المقربين فتعلم الناس الجفاء وسوء الأدب وانخرط الناس في الفتن وضاعت الأخلاق وضعفت الروح وقست القلوب وبعد الناس عن الله لبعدهم

عن أهل الله وعدم مطالعة كتبهم ومدارستها فلله الأمر من قبل ومن بعد وأعوذ بالله من الحجب التي تحجب نور القلوب.

ثالثاً: الجانب الفقهي:

يعتبر الفقه الإسلامي أعظم ثروة فكرية شرعية للأمة المسلمة صَلُح لكل زمان ومكان في أيام مجد الإسلام وهو صالح لهذا الزمان الذي ظهر فيه للعيان مبلغ الخلل في القوانين الغربية والتشريعات البعيدة عن روح الشريعة الإسلامية وما ترتب عليه من فساد في الأنظمة العربية وفساد في المجتمعات الإسلامية ولا خلاص من هذا الخلل ولا علاج لهذا الخطر إلا بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، والفقه الإسلامي هو أعظم ذخيرة تراثية شرعية يمكن الأمة أن تستفيد منها وتعمل على تقنينها لأن الفقه مأخوذ من الكتاب والسنة بل هو زبدة وخلاصة الفهم الصحيح للكتاب والسنة.

وأعداء الإسلام يدركون تماماً ما يمثله الفقه الإسلامي للأمة من ارتقاء وصفاء وسلامة، وهم لا يريدون الأمة أن تلتف حوله أو أن تهتم به أو تقبل عليه أو تتفهم ما فيه من أحكام وما فيه من سعة ورحمة ومرونة تجعله يصلح لكل زمان ومكان فعملوا على محاربة الفقه والدعوة إلى هجره لأنه أقوال الرجال ونحن ملزمون بالكتاب والسنة لا بآراء الرجال إلى غير ذلك من الشبه الضعيفة والشعارات الزائفة التي يرددها فئام من الناس يخدمون بها أعداء الإسلام من حيث يعلمون أو من حيث لا يعلمون.

فيا سبحان الله كيف يمكن تصور هجران الفقه وتركه وهو المصدر الكريم الذي ظل حكام المسلمين وقضاتهم يستفيدون منه ويعولون في تقرير أحكام الشريعة عليه على توالي القرون.

وحسب هؤلاء الفئام من الناس أنه بهجر الفقه وتركه وبمجرد اقتناء عدة كتب من كتب الحديث وشراء مصحف القراءات تجعل من

قارئها مجتهداً وإن لم يقرأها على عالم فقيه يدربه على الفهم الصحيح للكتاب والسنة ويوضح له المدارك عن كفاءة وخبرة وحسبناهم هذا حسبان باطل وقديماً قالوا:

ما العلم مخزون كتب لديك منها الكثير
لا تحسبن بهذا يوماً فقيهاً تصير
فللدجاجة ريش لكنها لا تطير

ولما كان الفقه الحنفي هو أكبر المذاهب الفقهية المعتبرة وأكثرها تفريعاً وأوسعها تجربة في الحكم ومؤسسه الإمام الأعظم أبو حنيفة هو سيد الفقهاء وإمامهم فالناس في الفقه عيال عليه، ودقائق الفقه مسلمة إليه لأجل هذا نالوا نصيباً وافراً من الطعن والقدح من هؤلاء الفئام الذين ظنوا بقبيح فعلهم أنهم سيعزلون الناس عن الفقه وسيقطعون صلتهم به ولكن الله متم نوره ولو كره الكارهون سيبقى الفقه مرجعاً مهماً لا غنى للأمة عنه وسيبقى أربابه أئمةً يقتدى بهم.

وسيذهب هؤلاء الفئام وستذهب آراؤاهم الباطلة وشعاراتهم الزائفة التي خدموا بها أعداء الإسلام من حيث شعروا أو من حيث لم يشعروا وسيصيرون سُبة في التاريخ وإلى الله المشتكى وهو المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

رابعاً: الجانب الدعوي:

لقد علم أعداء الإسلام خطر الدعوة القائمة على منهاج رباني متكامل التي تبصر الناس أحكام الدين وتدعوهم إلى القيام بواجباته في كل شئون الحياة فعمل هؤلاء الأعداء على محاربة الدعوة والدعاة الربانيين بكل الوسائل وكان من أهم الوسائل تسليط فئام من الناس يتقمصون قميص الدعوة والتجديد ومحاربة البدعة إلى غير ذلك من الشعارات التي ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب سلطوهم للنيل من

الدعاة الربانيين والعلماء المعتبرين وأقطاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأرباب الفتوىٰ فما كان من هؤلاء الفئام المسلطين علىٰ الدعوة والدعاة إلا النيل بالسباب والشتائم من الدعوة والدعاة أفراداً ومؤسسات وجماعات ما سلم منهم أحد لا من الأحياء ولا من الأموات بضاعتهم التبديع والتفسيق والتضليل والتشكيك واتهام النوايا والمقاصد والحرص علىٰ الفتنة والاختلاف وشغل الناس بقضايا هنا وهناك والخلط بين مسائل الفقه والاعتقاد بجعل المسألة الفقهية القابلة للاختلاف مسألة عقائدية إلىٰ غير ذلك مما يفرق ولا يجمع ونصبوا أنفسهم للجرح والتعديل وأين هم من الجرح والتعديل وأين هم من شروطه وحدوده وأحكامه وأهلية القيام به ولكنها الذريعة التي استباحوا بها أعراض الدعاة إلىٰ الله ﷻ فما سلم من أذيتهم أحد.

ولا أريد أن أنقل من كتب المؤلف ما قاله في كبار العلماء والدعاة فكل من طالع كتبه يعرف مدىٰ انخراط المؤلف في السباب لكبار العلماء ومن لا يوافقه علىٰ ذلك السباب نال حظه من السباب فمثلاً يقول في المحقق العلامة الإمام سعيد حوىٰ رحمه الله في شريط رقم ٤٢ من أسئلة أبو ظبي (سعيد حوىٰ يعتبر من ضلال المسلمين، ومن شك في سعيد حوىٰ يعتبر من ضلال المسلمين....) وأقول له سعيد حوىٰ من أئمة الهدىٰ رحمه الله رحمة الأبرار والذي يضلل أئمة المسلمين هو الضال المضل فاتق الله في الدعوة والدعاة إلىٰ الله فإن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في منتقصي حرمتهم معلومة ويقول في شريط الغبي المكابر: (الذي يظن أو يزعم أن حسن البنا من المجددين فهو عاطل عن العلم كيف يكون سلفي صوفي.....) وأقول له: نعم أنت العاطل عن العلم وينطبق عليك ما اخترته من التسمية لشريطك فمثل هذا الفهم لا يكون إلا من غبي مكابر وحسن البنا إمام مجدد مجاهد رحمه الله وهو سلفي صوفي وكل من عرف الشريعة وأتقن الكتاب والسنة

إتقاناً صحيحاً ينادي بأعلى صوته أنه سلفي صوفي لأن محبة السلف والتزام طريقتهم من الإسلام ولأن التصوف التزكية والتربية الروحية الخلق الحسن مقام الإحسان من الإسلام وما ضرنا إلا سلفية مزعومة تنطح، وصوفية مزعومة تشطح أما السلفية الحقة والصوفية الحقة فهما كالظهر مع البطن لا يكون أحدهما بدون الآخر.

ولا أريد أن أطيل باستيعاب من جرحهم هذا المجروح فالله حسيبه فيما صنع من جرح الأئمة الكبار والعلماء الأخيار وسيبقى الكبار كباراً والأخيار أخياراً لا يضرهم جرحه بل ضر بذلك نفسه فأصبح بجرحه لهم مجروحاً وبطعنه فيهم مطعوناً ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه أربعة محاور مهمة ركز عليها أعداء الإسلام وخططوا لضربنا فيها وتبعهم في ذلك فئام من الناس من حيث شعروا أو من حيث لم يشعروا فلنكن على حذر تام من الانجرار إلى مخططات الأعداء وتحقيق أهدافهم ولنحرص على منهجية أهل الحق أهل السنة والجماعة في فهم الإسلام لنسلم من ورطات الجهل ومزالق الأقدام نسأل الله السلامة والعافية.

المطلب الثالث: خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة:

كتب الشيخ عبدالرزاق بن خليفة الشايجي أحد علماء الكويت رسالة لطيفة طبعت سنة ١٤١٥هـ سماها الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة هاك خلاصتها:

١- الأصل الأول: أ - خوارج مع الدعاة – يكفرونهم بالخطأ ويخرجونهم من الإسلام بالمعصية.

ب – مرجئة مع الحكام – يكتفون منهم بإسلام اللسان ولا

يلزمونهم بالعمل فالعمل عندهم بالنسبة للحكام خارج عن مسمى الإيمان.

ج- رافضة مع الجماعات – فقد انتهجوا مع الجماعات الإسلامية نهج الرافضة مع الصحابة وأهل السنة فإن الرافضة جمعوا ما ظنوه أخطاء وقع فيها الصحابة الكرام ورموهم جميعاً بها وهؤلاء جمعوا مثالب علماء أهل السنة وسقطاتهم واتهموا الجميع بها.

د- قدرية مع اليهود والنصارى والكفار – فهم يرون أنه لا مفر من تسلط الكفار علينا ولا حيلة للمسلمين في دفعهم وكل محاولة لصد الكفار محكوم عليها بالفشل مسبقاً ولذلك فلا جهاد حتى يخرج الإمام.

٢- الأصل الثاني: كل من وقع في الكفر فهو كافر وكل من وقع في البدعة فهو مبتدع من غير بحث هل وقع فيه عن عمد أو خطأ أو جهل أو اضطرار وهل له تأويل أم لا.

وكل مسلم وقع في بدعة أو ما يتوهمونه بدعة فهو مبتدع دون اعتبار أن يكون قائل البدعة أو فاعلها متأولاً أو مجتهداً أو جاهلاً.

٣- الأصل الثالث: إطلاق لفظ الزنديق على المسلم الذي ظاهره الصلاح فهؤلاء يتساهلون في إطلاق لفظ الزنديق فيطلقونه على المسلم المتبع للقرآن والسنة بخطأ أخطأ فيه مع أن أهل العلم لا يطلقون لفظ الزنديق في الأغلب إلا على الكافر المظهر للإسلام.

٤- الأصل الرابع: من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع نعم هذه طريقتهم إن بدعوا رجلاً أو جماعة ولم توافقهم على رأيهم الفاسد في التبديع فأنت مبتدع.

٥- الأصل الخامس: استدلالهم لمنهجهم الفاسد في التبديع والتفسيق والهجر والتحذير من المبتدعة بقولهم إن الله سبحانه ذكر أخطاء الأنبياء وهذا من عظائمهم ومصائبهم الكبيرة لما فيه من إساءة

الأدب مع الرسل فعتاب الله لمن شاء من رسله دليل علو رتبة الأنبياء عليهم السلام عند الله وكمال عنايته سبحانه وتعالى بهم لا تحقيرهم أو تنقيصهم كما تفعلون أنتم من جمع أخطاء وسقطات العلماء والدعاة لتحذير الناس منهم.

٦- الأصل السادس: استخدامهم سلاح هجر المبتدع ضد المسلمين الصالحين فهم لا يهجرون إلا أهل الله من العلماء والدعاة والأخيار أفراداً وجماعات.

٧- الأصل السابع: جمع مثالب الجماعات الدعوية من أجل هدمها بجمع بعض السقطات التي تصدر من بعض أفراد الجماعات لتعميمها على كل الجماعة.

٨- الأصل الثامن: النظر في أحوال الأمة ومعرفة أعدائها وفكرهم محرم شرعا كالنظر في التوراة المحرفة مع أن أهل السنة والجماعة يرون ذلك من جملة الفروض الكفائية على المسلمين.

٩- الأصل التاسع: أساليب الدعوة ووسائلها توقيفية قرروا ذلك الأصل لإبطال ما شاؤا من الأساليب وإقرار ما شاؤا.

١٠- الأصل العاشر: البدء بأهل السنة أولاً.

١١- الأصل الحادي عشر: الهم الأول جمع مثالب الدعاة من أجل التنفير منهم نعم جعل هؤلاء الجراحون همهم الأول في الدعوة إلى الله هو الوقوف على أخطاء الدعاة وجمع مثالبهم وحفظ سقطاتهم برقم الصفحة ونص كلامهم.... والاهتمام بنشر هذه المثالب والسقطات بقصد تنفير الناس منهم لا بقصد تحذير الناس من الوقوع فيها وإنما بقصد أن ينفروا الناس عن الداعي إلى الله ويبطلوا جميع جهاده وكل حسناته ويهدموا كل ما بناه ويحرموا المسلمين من جميع مؤلفاته وعلمه ولو كان نافعاً صالحاً وأي خراب وفساد أعظم من هذا الخراب والفساد فمن من العلماء سلم من الزلة ولو بحث باحث في

مثالب العلماء وسقطاتهم لجمع شيئاً لا يحصى وقد قال سليمان التيمي " لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله " قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله معقباً هذا إجماع لا أعلم فيه خلافا.

وقد قرر العلماء أن سقطة العالم أو زلته مغفورة بإذن الله في بحر حسناته وبيانها للناس للتحذير من الأخذ بها لابد أن يكون مصحوباً بالأدب مع أهل العلم.

١٢- الأصل الثاني عشر: هؤلاء أي الدعاة والعلماء الذين لا يوافقهم على رأيهم – أخطر على الإسلام من اليهود والنصارى.

١٣- الأصل الثالث عشر: يجب أن نقدم حرب هؤلاء – أي الدعاة والعلماء الذين لا يوافقونهم الرأي – على حرب اليهود والنصارى.

وهذه صفة الخوارج ففي البخاري وصف النبي ﷺ لهم بقوله الكريم ﷺ (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان).

١٤- الأصل الرابع عشر: لا يذكر للدعاة والمصلحين إلا سيئاتهم.

١٥- الأصل الخامس عشر: سب الدعاة إلى الله قربة إلى الله وعمل صالح أفضل من الصلاة والصوم.

١٦- الأصل السادس عشر: لا عمل لنصر الإسلام إلا بسبِّ العلماء والدعاة وتنفير الناس منهم أفراداً وجماعات.

١٧- الأصل السابع عشر: لم يكتفوا بظاهر المسلم بل ادعوا معرفتهم بالنيات والقلوب – بدليل إذا رأوا عالما يدعوا للسنة وهو يخالفهم الرأي في بعض القضايا قالوا ما دعا إلى السنة إلا لهدمها.

١٨- الأصل الثامن عشر: إطلاق لفظ الضال المضل على دعاة الهدى.

١٩- الأصل التاسع عشر: لا يحمل مطلق على مقيد ولا مجمل

على مفسر ولا مشتبه على محكم إلا في كلام الله.

٢٠- الأصل العشرون: حملهم أقوال السلف في التحذير من أهل البدع على الدعاة والعلماء المنتسبين لأهل السنة والجماعة.

٢١- الأصل الحادي والعشرون: إنزالهم الآيات النازلة في الكفار على المسلمين.

٢٢- الأصل الثاني والعشرون: اختراعهم لعبارة ليس على منهج السلف أو ليس على منهج أهل السنة والجماعة ويقصدون بذلك أنه ليس على طريقتهم فقد حصروا منهج السلف وأهل السنة والجماعة فيما هم عليه فقط.

٢٣- الأصل الثالث والعشرون: تربية الصغار على الثلب والشتم والتجريح.

٢٤- الأصل الرابع والعشرون: تركهم الحق إذا جاء ممن خالفهم من أصولهم الفاسدة تركهم الحق لأن من يخالفهم يقول به أو يفعله ويجعلون ذلك دليلا على معرفة الحق ولهذا يحكمون على القول أو الفعل بأنه باطل لأنه من منهج الحركة الإسلامية أو منهج التبليغ.

٢٥- الأصل الخامس والعشرون: إنكار منكر الإمام باللسان خروج وهذا الأصل فاسد لأن مناصحة الإمام واجبة وأعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر فلا يجوز تسمية الناصح للإمام دون تكفير بمعصية خارجياً ولكن الذي حملهم على ذلك تأصليهم وجوب السكوت عن انحراف الحكام بحجة وجوب السمع والطاعة والصبر على ظلم الحكام وجورهم وعدم الخروج عليهم إلا في الكفر البواح وهذا كله حق ولكن السمع والطاعة في غير معصية والصبر على الظلم لا يمنع نصحه والعمل السلمي على كفه عن ظلمه وعدم مناصرة هذا الإمام الظالم أو تشجيعه أو الدعاء له بطول العمر والصحة ودوام الملك وما أشبه ذلك مما يقويه ويشجعه على ظلمه وعدم التهاون مع

الإمام في قضايا التشريع وجعل الحاكمية لله وحده لا أن نقول أن مبدأ الحاكمية كفر دون كفر وهي مسألة فقهية وما أشبه ذلك مما يشجع الحكام على بث القوانين الوضعية بحجة أنه لا يوجد توحيد حاكمية بل هو مصطلح مبتدع في الدين كما يقرره هؤلاء الذين لم يفقهوا التوحيد حق الفقه وبنى هؤلاء بسبب تهاونهم مع الحكام أصولاً فاسدة كثيرة منها لا قتال إلا بوجود إمام عام بإذن منه فما يجري من عمليات استشهادية في فلسطين ضد اليهود يسمونه انتحاراً إذ لم يوجد إمام عام ولا إذن فلا جهاد.

ومنها لا أمر بمعروف إلا بإذن الإمام.

ومنها جعلهم الخطأ في المسائل العلمية التي يقع فيها بعض الدعاة أعظم من الخطأ من أعمال الحكام وأخطاءهم فما يفعله الحكام من فساد وإفساد في الشعوب أمره سهل لا يضر إنما الذي يضر أن يخطئ داعية أو عالم فتقوم الدنيا ولا تقعد.

هذه خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة وهاك الآن بعض أصول أهل السنة والجماعة في الحكم على المبتدعة كما قررها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

الأصل الأول: الاعتذار لأهل الصلاح والفضل عما وقعوا فيه من بدعة عن اجتهاد وحمل كلامهم المحتمل على أحسن محمل.

الأصل الثاني: عدم تأثيم مجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية وأولى من ذلك عدم تكفيره أو تفسيقه.

الأصل الثالث: عذر المبتدع المجتهد لا يقتضي إقراره على ما أظهره من بدعة ولا إباحة اتباعه بل يجب الإنكار عليه فيما يسوغ إنكاره مع مراعاة الأدب في ذلك.

الأصل الرابع: عدم الحكم على من وقع في بدعة أنه من أهل الأهواء والبدع ولا معاداته بسببها إلا إذا كانت البدعة مشتهرة مغلظة

عند أهل العلم بالسنة.

الأصل الخامس: لا يحكم بالهلاك جزماً على أحد خالف في اعتقاد أو غيره ولا على طائفة معينة بأنها من الفرق الضالة الثنتين والسبعين إلا إذا كانت المخالفة غليظة.

الأصل السادس: التحري في حال الشخص المعين المرتكب لموجب الكفر أو الفسق قبل تكفيره أو تفسيقه بحيث لا يُكفر أحد ولا يفسق إلا بعد إقامة الحجة عليه.

الأصل السابع: الحرص على تأليف القلوب واجتماع الكلمة وإصلاح ذات البين والحذر من أن يكون الخلاف في المسائل الفرعية العقدية والعملية سبباً في نقض عُرى الأخوة والولاء والبراء بين المسلمين.

الأصل الثامن: الإنصاف في ذكر ما للمبتدعة من محامد ومذام وقبول ما عندهم من حق ورد ما عندهم من باطل وأن ذلك سبيل الأمة الوسط.

الأصل التاسع: رعاية شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأمر بالسنة والنهي عن البدعة وتقديم الأهم فالأهم في ذلك.

الأصل العاشر: مشروعية عقوبة الداعي إلى البدعة بعد إقامة الحجة عليه والذي يعاقبه هو ولي الأمر بما يحقق الزجر والتأديب والمصلحة لأن ضرره متعد إلى غيره بخلاف المسر ببدعته فإنه تقبل علانيته ويوكل سره إلى الله تعالى.

الأصل الحادي عشر: صحة الصلاة خلف المبتدع إذا لم تمكن الصلاة خلف المتبع وإذا أمكن فالمسألة محل خلاف بين أهل العلم – والصحيح صحة الصلاة خلف المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة.

الأصل الثاني عشر: قبول توبة الداعي إلى البدعة.

استفدت هذه الأصول من كتاب الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحليبي الذي سماه أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية وهو كتاب جميل ومفيد طبع في سلسلة كتاب الأمة الصادر عن وزارة الأوقاف القطرية عدد ٥٥ رمضان ١٤١٧هـ.

المطلب الرابع: علماء أو خدام عملاء:

بعد عرض كل ما تقدم نقول إن واجبنا تجاه ديننا وأمتنا اليوم كبير حرمات تنتهك وأمة تباد وشُبه تثار، الإسلام محارب من قبل العلمانيين وأضرابهم فلنتوجه جميعاً لصد الهجمات الشرسة على الإسلام القدس هذا المسجد المبارك وتلك الأرض الطاهرة من المسئول عن إنقاذها أليست هذه هي المعركة الحقيقية التي يجب على العلماء أن يبذلوا قصارى جهدهم فيها.

الربا – الزنا – الرشوة – الفساد السياسي – الفساد الاقتصادي – الانحلال الأخلاقي – كل هذه الرذائل الموجودة في ساحة المسلمين كل هذه الأمور ألا توجب على علماء المسلمين ودعاتهم أن يقوموا بواجباتهم ناحيتها بلى والله توجب عليهم ذلك هذه هي المحاور التي أفنى العلماء فيها أعمارهم البغية منها إصلاح المجتمع وإرشاد الناس لما فيه خير الدنيا والآخرة أما من ترك هذه الأمور واشتغل بحرب المصلحين فهذا خادم للعملاء لا عالم من العلماء وإن حشر نفسه في صفوف العلم وإني أقول لهؤلاء الخدام للعملاء شعروا أو لم يشعروا بذلك توبوا إلى الله كم بقي من أعماركم.

بعد ذلك الموت وستقفون بين يدي الله فلا تجعلوا أولياءه خصماءكم فكفى الأمة فرقة وضياعاً وشتاتاً وإياكم أن تكونوا ممن إذا نصحوا زادوا في الطين بلة وفي الطنبور نغمة فالله يمقت ذلك ولا يرضاه.

فما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب

المطلب الخامس: كتبهم هذه لا يجوز بيعها إلا مع بيان عوارها وفسادها:

سئل ابن رشد رحمه الله عن رجل اشترى مصحفاً أو كتاباً فوجده ملحوناً كثير الخطأ غير صحيح ويريد أن يبيعه هل عليه أن يبين؟ وإن بين لم يشتر منه؟

فأجاب على ذلك بقوله: لا يجوز أن يبيع حتى يبين ذلك ا.هـ

قلت فإن كان لا يجوز بيع الكتاب الملحون كثير الخطأ في الرسم والمبنى فالمنع أولى فيه إن كان اللحن والخطأ في المضمون والمعنى وعليه فعلى بائعي الكتب أن يتقوا الله سبحانه وتعالى فيبينوا الأخطاء العامة لبعض الكتب المشهورة بخاصة للمبتدئين في طلب العلم والعوام إذ يفترض في هؤلاء البائعين أن يكونوا ذوي معرفة جيدة بأحوال الكتب ولو من باب إتقان الصنعة ولو كان كذلك في أقل الأحوال عن طريق من يلتقون به من طلبة العلم الذين يترددون عليهم والله أعلم.

وفي المعيار المعرب سئل بعضهم عن كتب السخفاء والتواريخ المعلوم كذبها كـ(تاريخ عنترة – ودلهمه – والهجو والشعر والغناء) ونحو ذلك هل يجوز بيعها أم لا؟

فأجاب لا يجوز بيعها ولا النظر فيها والله أعلم.

ومن هذا الجواب يستفاد عدم جواز النظر في مثل هذه الكتب قال ابن قدامة كان السلف رضوان الله عليهم ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم ا.هـ

بل بعد ثبوت كذب الروايات الموجودة في كتاب مقبل تحرم روايته والاستماع إليه لأنه كذب ومستحل الكذب كاذب ترد شهادته.

كتبهم هذه لا ضمان في إحراقها:

قال ابن القيم: (... وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها) قال المرودي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة ترى أخرقه أو أحرقه؟ قال نعم وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتاباً اكتتبه من التوراة وأعجبه موافقته للقرآن فتمعر وجه النبي ﷺ حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه.

ومن اللطائف ما جاء في ترجمة الصنعاني ت ١١٨٢هـ قالوا أصيب رحمه الله تعالى بالإسهال فطلب له أهله العلاج إلا أنه لم يفده شيئاً فجيء له بكتابين الأول الإنسان الكامل للجيلي والآخر المضنون به على أهله للغزالي وقد قال عنه الصنعاني ولا أظنه من مؤلفاته وإنما هو مكذوب عليه قال الصنعاني رحمه الله ثم طالعت الكتابين فوجدت فيهما كفراً صريحاً فأمرت بإحراقهما بالنار وأن يطبخ على أثارهما خبز لي فأكل من ذلك الخبز بنية الشفاء فما شكا بعد ذلك مرضاً رحمه الله.

قال العلامة ابن السبكي رحمه الله في كتابه معيد النعم صـ١٣١ عن ناسخ الكتب وما يجب عليه ومن حقه أن لا يكتب شيئاً من الكتب المضلة ككتب أهل البدع والأهواء وكذلك لا يكتب الكتب التي لا ينفع الله بها كـ(سيرة عنترة) وغيرها من الموضوعات المختلقة التي تضيع الزمان وليس للدين بها حاجة وكذلك كتب أهل المجون وما وضعوه في أصناف الجماع وصفات الخمور وغير ذلك مما يهيج المحرمات فنحن نحذر النساخ منها فإن الدنيا تغرهم وغالبا مستكتب هذه الأشياء يعطى من الأجرة أكثر مما يعطيه مستكتب كتب العلم فينبغي للناسخ أن لا يبيع دينه بدنياه. وقال أيضاً عن الدلالين ما نصه فمنهم دلال الكتب ومن حقه أن لا يبيع كتب الدين ممن يعلم أنه يضيعها أو ينظرها لانتقادها والطعن عليها وأن لا يبيع شيئاً من كتب أهل البدع والأهواء وكتب المنجمين والكتب المكذوبة كـ(سيرة عنترة)

وغيره ولا يحل له أن يبيع كافراً لا المصحف ولا شيئاً من كتب الحديث والفقه ا.هـ

ومنه يعلم حرمة المتاجرة بأمثال هذه الكتب بيعاً وطباعة وشراء والله أعلم.

حرمة قراءة هذه الكتب في المساجد والمجامع العامة ووضعها في مكتبات المسجد:

أفتى غير واحد من أهل العلم بحرمة قراءة كتب الوعظ المشتملة على قصص باطلة في مجامع الناس العامة وكان ابن البراء - أحد أئمة المالكية - لا يروي المقامات بالمسجد الجامع وكان إماماً له وإنما يرويها بالدويرة لأنها ليس لها حكم الجامع قاله الأبي في شرح صحيح مسلم وعلل ذلك بقوله هذا والله اعلم لما تضمنته من الأكاذيب وفي المعيار المعرب ج٧صـ١١١ ما نصه:

وسئل الحفار عن قراءة هذه الكتب في المساجد فأجاب بأن قال أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد فذلك من المستحب الحسن وقد كان النبي ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة فسواء كان الوعظ بالكلام من عند الواعظ أو بقراءة كتاب يتضمن الوعظ فذلك كله أمر معمول به لكن يشترط في ذلك أن يكون الواعظ من الكتاب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحا لا ترده القواعد العلمية لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطل كثير وعلى أمور شنيعة ومناكر فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء وعلى قصص باطلة تردها القواعد العلمية فمن أخذ في هذه الطريقة فليتخير ما يحفظ إن كان يعظ من كتاب وهذا يحتاج إلى حظ وافر من الطلب وجرت عادة بعض فقهاء المواضع يقرئون الناس كتباً في بعض المساجد ولا يحل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً لأنها محض الباطل منها كتاب

يسمى إسلام أبي ذر في سفرين كله زور وكذب وكتب كثيرة تشبهه فليتحفظ الإنسان من مثل هذا ا.هـ.

ولا يجوز أن توضع هذه الكتب في مكتبات المساجد لأنها تتنافى مع رسالة المسجد وعقيدة المصلين والمسجد بيت الله وبيت الله يجب تطهيره من كل دنس سواء كان حسياً أو معنوياً ومنه يعلم حرمة تعليق المنشورات التي تحمل اسم عقيدة المسلم لما فيها من إثبات المكان لله وغير ذلك من الضلالات والله أعلم، وحكم أشرطتهم كحكم كتبهم في جميع ما ذكر والله أعلم.

القسم الأول
في نقد مقدمته وتتكون من مطلبين

المطلب الأول: نقد الافتتاحية:

افتتح المؤلف كتابه صـ٣ بحمد لله ﷻ القائل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:١٣٥] ويا ليته التزم بما جاء في الآية الشريفة الدالة على وجوب القوامة بالقسط والتزام العدل والصدق في الشهادة وكان عليه بموجب هذه الآية أن يذكر كل ما قيل في أبي حنيفة من جرح وتعديل لا أن يذكر الجرح الذي لم يعتبره الحذاق من المحدثين ويترك التعديل الذي عليه جماهير علماء المسلمين فهذا ليس من العدل في شيء ثم أتى بالصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ الآخذ على بعض أصحابه في البيعة أن يقولوا الحق أينما كان لا يخافون في الله لومة لائم والآمر لأبي ذر أن يقول الحق ولو كان مراً ويا ليته التزم قول الحق الذي أمر به رسول الله ﷺ.

فالحق لغة: ضد الباطل وأصله الموافقة والمطابقة كمطابقة الباب في حُقه لدورانه على الاستقامة وهو في الاصطلاح: الاعتقاد في الشيء المطابق لما هو عليه ذلك الشيء. فاعتقاد الناس عدالة أبي حنيفة وإمامته حق لمطابقة ذلك الاعتقاد لما هو عليه ذلك الشيء.

وجرح أبي حنيفة ونقصه واتهامه بأنه لا يعتمد عليه في الحديث والفقه باطل وليس من الحق في شيء لمخالفة هذا الاعتقاد لما هو عليه أبو حنيفة من الإمامة في الفقه والحديث المنقولة إلينا نقلاً متواتراً عن أئمة الدين وأساطين الشريعة وها هو فقهه بين أيدينا يشهد بصحة ذلك.

ثم أتى المصنف بالشهادتين وأعقبها بقوله أما بعد فبما أن الله سبحانه وتعالى أخذ الميثاق على علماء أهل الكتاب على البيان فقال عز من قائل ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران:١٨٧] وغفل المسكين أن الواجب هو البيان الواضح القائم على العدل والصدق وحفظ الشريعة لا على التمويه والتدليس وتحذير الناس من أئمة الدين وأركان الهدى وأعمدة الفقه الإسلامي وترك مذهب معتبر من مذاهب المسلمين المعتبرة التي عليها مدار الفتوى في الشريعة الإسلامية وعليها عمل جماهير المسلمين منذ قرون طويلة والإجماع منعقد على أنها مذاهب معتبرة مرضية عند أهل السنة والجماعة وأن أصحابها أئمة يقتدى بهم في الدين.

ثم قال وبما أجمع عليه أئمة الجرح والتعديل وهم أهل الفن على شرعية الجرح والتعديل وتارة يكون واجباً وأخرى مندوباً.... الخ بحسب الحالة أقول نعم الجرح والتعديل مشروع ولكن ما شروطه؟ وما حدوده؟ ومن يقوم به؟ وإلى من يتوجه؟ وما أحكامه؟ وما ضوابطه؟ وما قيوده؟

أما علم المسكين أن الجرح يكون حراماً إذا صدر من غير متأهل له فيمن لا يستحقه وكل ما ذكره المؤلف هنا مبررات واهية لفعلته الشنيعة.

ثم قال صـ٤: وقد خاض الناس في شأن أبي حنيفة فمنهم من جرح ومنهم من عدل ومنهم من غلا فيه واعتبر المتكلمين فيه مخطئين بل لا يكتفون بذلك بل يشنعون على من تكلم فيه ويقدحون فيه كما يفعل بعض جهلة الحنفية.

وأقول: خوض الناس واختلافهم في إنسان وعدم إجماعهم على مدحه لا يقلل من قيمته ولا يؤثر في مكانته وليس دليلاً على نقص فيه ألا ترىٰ إلىٰ الإمام سيدنا علي كرم الله وجهه فقد هلك فيه فئتان محب أفرط ومبغض أفرط كذلك.

ولا شك أن المتكلمين في أي مسلم من غير حق مخطئون فضلاً عن أن يكون الكلام في عالم من علماء المسلمين فضلاً عن أن يكون الكلام في أركان علماء المسلمين أعمدة الدين ولا شك أن المتقول علىٰ أئمة الدين يستحق التعزير لا التشنيع فحسب بل المتكلم في أئمة الهدىٰ أنصار السنة من غير حق ساقط العدالة لا يلتفت إلىٰ قوله ولا ينظر في كلامه وهذا أمر معلوم عند صغار طلبة العلم الشريف.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة الفتح في ترجمة حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأثبات اتفقوا علىٰ توثيقه وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وحكىٰ عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير إن المحسن لأبي أسامة يقول إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها قال سفيان بن وكيع إني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بيِّناً وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهىٰ. وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي بن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قد قال أحمد فيه كان ثبتاً ما كان أثبته لا يكاد يخطىء وروىٰ له الجماعة ا.هـ صـ٤١٨-٤١٩.

ومن المعلوم يقيناً أن الإمام أبا حنيفة ﷺ أحد الأئمة الأعلام الذين تجاوزوا القنطرة كما نص على ذلك حفاظ الإسلام وعلى رأسهم أمير المؤمنين الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله بل عدالة أبي حنيفة وتوثيقه ثابت بالتواتر فالطعن فيه خطأ وأي خطأ ! وجرم وأي جرم! والطاعن فيه أوجب على نفسه التشنيع وأسقط مقامه وأهمل كلامه إن كان ممن يعتبر بكلامه فكيف إن صدر ممن لا يعتد بكلامه كالمؤلف الذي سود صحيفته بالكلام في أحد أركان علماء المسلمين.

فهذا التشنيع والقدح على الطاعنين في أئمة المسلمين ليس فعل (جهلة الحنفية) (يا مسكين) بل هو فعل كبار المحدثين وحفاظ المسلمين الذين حرس الله بهم شرعه المبين ووفقهم للذب عن أعراض حملة الدين حراس الشريعة الغراء وأنصار السنة الزهراء.

والطاعن بجهله أو بحسده على أئمة المسلمين جان على نفسه قاصم لظهره مستحق للرد من حفاظ الدين وعلماء الشرع الحنيف وهذا ما جناه المؤلف على نفسه.

ثم قال صـ٤: ومر بي وأنا أطالع في مشكل الآثار للطحاوي بتحقيق شعيب الأرناؤوط التشنيع من شعيب على الشيخ ناصر الدين الألباني لأنه يضعف أبا حنيفة وكأنه ما ضعف أبا حنيفة إلا الشيخ الألباني حفظه الله.

أقول نص كلام الشيخ شعيب في مشكل الآثار هو قوله عند ذكر الإمام الطحاوي في مشكل الآثار حدثنا أحمد بن داود قال حدثنا إسماعيل بن سالم قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا أبو حنيفة قال حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا طلع النجم رفعت العاهة عن أهل كل بلد) قال الشيخ شعيب إسناده صحيح رجاله ثقات وفي الباب ما يشهد له كما سيأتي قلت ومن أقبح الجهالات المبنية على التعصب والهوى تضعيف الشيخ الألباني

لهذا الحديث في ضعيفته "٣٩٧" بأبي حنيفة الإمام متهماً إياه بسوء الحفظ وما أدري كيف تسول له نفسه أن يجزم بسوء حفظه وهو الذي يقول فيه إمام الجرح والتعديل يحيىٰ بن معين كما في التهذيب كان أبو حنيفة ثقة في الحديث وفي رواية أخرىٰ عنه أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه. وفي الانتقاء لابن عبدالبر صـ١٢٧ عن ابن معين أيضاً ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبةٌ شعبة وقال شعبة أيضاً كان والله حسن الفهم جيد الحفظ كما في الخيرات الحسان لابن حجر المكي صـ٣٤ وفي جامع بيان العلم ٢/ ١٦٣ عن الإمام أبي داود السجستاني صاحب السنن رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً وأئمة الجرح والتعديل في العصور المتأخرة كالمزني والذهبي وابن حجر قد دونوا في تواليفهم تراجم حافلة للإمام وضمنوها ما ينبئ عن جلالة قدره في الفقه وعظيم منزلته في الضبط والعدالة والإمامة وما وجدنا لأحدهم أي اتهام له لا من جهة عدالته ولا من جهة حفظه ولم يلتفتوا إلىٰ تلك المغالاة المستشنعة في حق هذا الإمام المنقولة عن بعضهم ممن لهم خلفيات معينة لما تبين لهم من منافرتها لمعايير النقد الصحيح كما هو مبين في محله ا.هـ، والحديث في الآثار صـ١٥٩ للإمام محمد بن الحسن ورواه الطبراني في المعجم الصغير وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق داود الطائي عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت بهذا الإسناد بلفظ (إذا ارتفع النجم رفعت العاهة عن كل بلد) وأورده الحافظ في الفتح من رواية أبي داود وهو خطأ فإنه ليس في أبي داود يقيناً بلفظ (إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بلد) ثم قال وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار

فالمعتبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له.

وروى مالك في الموطأ ٢/ ٦١٩ عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أن أباه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا ا.هـ كلام الشيخ شعيب حفظه الله في مشكل الآثار ج٦صـ٥٣:٥٤.

وأقول انظر بسط الكلام على الحديث ومعناه في أوجز المسالك شرح موطأ مالك لشيخ مشايخنا العلامة المحدث محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله ج١٢صـ٤٠١:٤٠٢.

والألباني سامحه الله تطاول كثيراً على أبي حنيفة ﷺ وافتخر بذلك وباهى فقال في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم وقد خرجت أسماء هؤلاء الأئمة -يعني الذين ضعفوا الإمام الأعظم- في الأحاديث الضعيفة بما لا تراه في كتاب آخر ولدينا مزيد ا.هـ كلام الألباني قال العلامة وهبي غاوجي الألباني في منن الرحمن صـ٦٤ معقباً على كلام الألباني السابق قلت الجملة – أعني ولدينا مزيد – بعض آية في بشارة المؤمنين في الجنة ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: ٣٥] إن الرجل يتفضل ويبشر أمثاله بالكلام على الإمام الأعظم الذي طبق الدنيا علماً وورعاً وقبله الشعبي وابن معين والقطان وما ضعفه أحد من الأئمة في عصره وقد كان المنتظر منه وقد كان أبوه شيخاً من شيوخ الحنفية ونشأ هو نفسه حنفياً أن لا يشتد على الإمام الأعظم بما يوهم أن بينه وبين الإمام عداوة ولا حول ولا قوة إلا بالله ا.هـ كلام العلامة وهبي غاوجي.

وقد رد على الألباني عدد كبير من علماء المسلمين منهم العلامة المحدث عبدالله محمد الهرري الحبشي ومنهم العلامة المحدث عبدالله بن الصديق الغماري وشقيقه العلامة عبدالعزيز الغماري ومنهم العلامة المحدث إسماعيل بن محمد الأنصاري والعلامة محمد أحمد الخزرجي والعلامة بدر الدين حسن ذياب الدمشقي والشيخ محمود

سعيد ممدوح ومحدث العصر الإمام المجمع على جلالته وعلو كعبه في الحديث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي فقد كتب رسالة ممتعة سماها الألباني شذوذه وأخطاؤه ومن جملة ما أورده في هذه الرسالة قوله: وأما الحديث (إذا طلع النجم....) الخ فقد قبله الحافظ ابن حجر وأفتى بموجبه فإني وجدت في مخطوطة فيها ذكر الأحاديث المشتهرة على الألسنة مؤلفها تلميذ للسيوطي رحمه الله ما نصه: سئل شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

يا من قطفتم من الآداب أزهارا ومن علوم النُّهى والنقل آثارا
ماذا تقولون في أمر الوباء إذا نجم الثريا بدا من بعد ما غارا
وما المراد من الغفران نسألكم عن الصغار وما قارفن أوزارا
فاغنم ثوابين من أجل ابن فقد تركت له سمعا وأبصارا

فأجاب:

إذا الثريا صباحاً حين تطلع لا تخشى على الزرع من عاهاته عارا
كذا روى الطبراني في الصغير وعن أبي حنيفة جاء التقييد إثمارا
وجاء تمام لفظ الجمع من سنن للترمذي وأبي داود إذكارا
وحكمة الغفر للأطفال قد بلغت سبع احتمالات جل الله غفارا

ا.هـ المراد نقله من رسالة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي وقد بسط القول في رد تضعيف أبي حنيفة وبرهن على علو مرتبة الإمام في الحديث بما يشفي ويكفي وكشف حال الألباني وأضرابه نصحاً للمسلمين فجزاه الله خير الجزاء آمين.

وممن رد أيضاً على الألباني وأظهر حاله العلامة كمال يوسف الحوت قال تحت عنوان الألباني ومبلغ علمه ما نصه:

الألباني ومبلغ علمه:

هو محمد ناصر الدين الألباني أصلاً اعتكف في بادئ أمره في غرفة في المكتبة الظاهرية – دمشق – انكب فيها على القراءة وانعكف على المطالعة فظن نفسه أنه أصبح من أهل هذا الشأن فتجرأ على الفتوى وعلى تضعيف وتصحيح ما لا يوافق هواه من الأحاديث وعلى التهجم على العلماء المعتبرين مع ادعائه أن الحفظ انقطع هذه الأيام وتراه مرة يغير على أقوال العلماء بالتشنيع ومرة على الأحاديث الجياد بالتضعيف والتوهين حتى أن صحيح البخاري ومسلم لم يسلما منه أيضاً فإن إسناده يعود إلى الكتب التي تصفحها لوحده وإلى الأجزاء التي قرأها من غير تلقي ويدعي أنه خليفة الشيخ بدر الدين الحسني التي كانت السبحة لا تسقط من يده حتى أثناء درسه ثم يبدع – أي الألباني – من يستعملها وبعد هذا كله يدعي أنه بلغ درجة الحفظ والتصحيح ويوهم أتباعه أنه محدث الدنيا قاطبة وهل مجرد الحصول على إجازة تخول الشخص التكلم على حديث رسول الله. ثم إنه مما يشهد عليه معاصروه من علماء دمشق بعدم حفظه للمتون فضلاً عن الأسانيد بل جل علمه أنه يعكف على حديث معين فينظر في رجاله في بطون كتب الجرح والتعديل وبناء على ذلك يحكم على الحديث بالتصحيح أو التضعيف جاهلاً أن للحديث طرقاً وشواهد ومتابعات غافلاً أن الحافظ وحده هو الذي يصحح ويضعف كما قال السيوطي:

وخذه حيث حافظ عليه نص أو من مصنف بجمعه يخص

ثم إن علم الدين لا يؤخذ بالمطالعة للكتب فقط بدون الأخذ والتلقي لأنه قد يكون في هذه الكتب دس وافتراء على الدين أو قد يفهم منها أشياء على خلاف ما هي عليه عند السلف والخلف على ما تناقلوه جيلاً عن جيل من الأمة فيؤدي عبادة فاسدة أو يقع في تشبيه الله بخلقه أو غير ذلك وعلى كل فليس ذلك سبيل التعلم الذي نهجه السلف والخلف قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: " لا يؤخذ العلم إلا من أفواه العلماء " فلا بد من تعلم أمور الدين من عارف ثقة أخذ عن ثقة وهكذا إلى الصحابة فالذي يأخذ الحديث من الكتب يسمى صحفياً والذي يأخذ القرآن من المصحف يسمى مصحفياً ولا يسمى قارئاً كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه عن بعض السلف.

ثم يكفينا في الحث على التلقي قول النبي ﷺ (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه)(١١).

وروى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم).

---

(١١) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة ، والترمذي في سننه كتاب العلم باب إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين ، وأحمد في مسنده ١/ ٣٠٦ وغيرهم.

وقال أبو حيان الأندلسي: (الوافر)

يظن الغُمرُ أن الكُتبَ تهدي أخا جهل لإدراك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتىٰ تصير أضل من توما الحكيم[١٢]

وقد ذكر شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي محدث الديار الهندية في مقدمة رده علىٰ الألباني تحت عنوان مبلغ علم الألباني[١٣] ما نصه: (الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئة الحذاق من كبار علماء المسلمين ولا يحابي في ذلك أحداً كائناً من كان فتراه يوهم البخاري ومسلما ومن دونهما) إلىٰ أن قال: (ويكثر من ذلك حتىٰ يظن الجهلة والسذج من العلماء أن الألباني نبغ في هذا العصر نبوغاً يندر مثله وهذا الذي ينم عنه ما يتبجح به الألباني في كثير من المواطن ويلفت إليه أنظار قارئيه فتارة يقول: اغتنم هذا التحقيق فإنك لا تجده في غير هذا الموضع «يعني عند غيره من المصنفين» وتارة يدعي أنه خصه الله تعالىٰ في هذا العصر بالوقوف علىٰ زيادات الحديث الواردة في مختلف طرقه المنتشرة في الكتب المبعثرة وبذلك وصل إلىٰ ما لم يصل إليه غيره من المحققين السابقين ولا اللاحقين.

---

(١٢) حاشية الطالب ابن حمدون علىٰ شرح بحرق علىٰ لامية الأفعال ص/ ٤٤.
(١٣) الألباني شذوذه وأخطاؤه ١/ ٩.

ولكن من كان يعرف الألباني ومن له إلمام بتاريخه يعرف أنه لم يتلق العلم من أفواه العلماء وما جثا بين أيديهم للاستفادة وإنما العلم بالتعلم فما له وللعلم ولم يتعلم وقد بلغني أن مبلغ علمه مختصر القدوري وجُل مهارته في تصليح الساعات ويعترف بذلك هو ويتبجح ولازم ذلك أنه والله لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديث في عامة مدارسنا انتهى كلام الأعظمي.

ذكر مسائل من شذوذ الألباني:

نورد في هذا الفصل نبذة من أخطائه وشذوذه التي خالف فيها أهل الحق وشذ عن مسلك السلف والخلف فخرق فيها الإجماع متستراً بأنه داع إلى الحق وهادٍ إلى الجنة وأنه محارب للبدع متبعاً للسنة فخرج عن الاتباع إلى الابتداع وشذ عن السلف والخلف.

١- تحريمه الوضوء بأكثر من مد والاغتسال بأكثر من صاع.
٢- دعواه أن السبحة بدعة منكرة.
٣- تحريمه التحلي بالذهب المحلق للنساء وإباحة غير المحلق لهن.
٤- تحريمه الاعتكاف في المساجد خلا المساجد الثلاثة.
٥- تضعيفه لحديث ابن خصيفة في التراويح وزعمه أنها ليست من النوافل المطلقة وأن الزيادة فيها على إحدى عشرة ركعة كزيادة الركعة الخامسة في الظهر أو كصلاة الرغائب.
٦- تحريمه صيام يوم السبت – في غير الفريضة – ولو صادف يوم عرفة أو غيره من الأيام الفاضلة.
٧- نفيه سنة الجمعة ويضلل من فعلها بعد الأذان.
٨- يمنع من زيارة قبر الرسول ﷺ والسفر إليه.
٩- دعواه أن النبي ﷺ ليس حياً في قبره كما جاء في الأخبار.
١٠- يمنع لفظ سيدنا في حق النبي محمد ﷺ ويعتبر قائلها مبتدعاً.

١١- ينكر قراءة القرآن على الميت.
١٢- اختياره للمصلي أن يقول في تشهده: «السلام على النبي» ولا يقول: «السلام عليك أيها النبي» وهذا يدل على قلة فهمه وضعفه في قواعد الاستنباط.
١٣- تطاوله على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.
١٤- قوله في حق الله «والعصمة لله وحده» فالله هو الذي عصم الأنبياء عن الكفر وكبائر الذنوب وخستها ويعصم من يشاء من عباده وهو الخالق وحده وما سواه مخلوق مستغن عن الخلق لا يحتاج إلى أحد وكل الخلق يحتاجون إليه وهذا مما يدل على جهله.
١٥- تضعيفه جملة من الأحاديث التي في صحيح مسلم فإنه تكلم عليها بغير علم وقدحها من غير مستند ا.هـ كلام الحوت بتصرف.

ثم قال المؤلف بل عند الحنفية ما هو أعظم فراجع التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للشيخ عبدالرحمن المعلمي تجد أن الكوثري قد طعن في علماء الإسلام سابقهم ولاحقهم من أجل أن طعنوا في أبي حنيفة.

وأقول هنا مسائل:

أولاً: استخدام المؤلف أسلوب التهويل بل عند الحنفية ما هو أعظم وفي الحقيقة أن عند المؤلف وأضرابه ما هو أعظم إذ الطعن في سلف الأمة بغير حق كبيرة والانتقاص من أئمة الدين المجمع على جلالتهم وعدالتهم كبيرة لا الدفاع عنهم الذي هو واجب شرعي وهذا ما فعله الحنفية وهذا شأنهم في نصرة الدين والدفاع عن أئمة المسلمين عموما.

ثانياً: كتاب الكوثري رحمه الله المسمىٰ تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب له قصة ذكرها العلامة الكوثري رحمه الله في أول الكتاب لابد من الوقوف عليها وهاك نصها:

كلمة لابد منها قبل الدخول في الرد التفصيلي:

كان القائم(١٤) بالإشراف علىٰ طبع تاريخ بغداد زارني في منزلي بقلعة مصر حينما قارب طبع الكتاب المجلد الثالث عشر الذي فيه ترجمة أبي حنيفة وقال لي: لو كنت أعلم أن الخطيب يبلغ به التقول والتحامل علىٰ الإمام الأعظم إلىٰ الدرجة التي رأيتها الآن ما كنت لأجترئ علىٰ مشاركة الطابعين في طبع تاريخ بغداد ولكني خطوت خطوة لا سبيل لي معها إلىٰ التراجع! فماذا أعمل؟

فقلت: يوجد رد ملك العلماء الملك المعظم عيسىٰ بن أبي بكر الأيوبي علىٰ الخطيب بدار الكتب المصرية ونسخة أخرىٰ منه بمكتبة محمد أسعد بإسطنبول فإحدىٰ النسختين تقابل بالأخرىٰ فتذيل ترجمة أبي حنيفة في تاريخ الخطيب بما في هذا الرد وفيه كفاية.

ثم استشار شركاءه في الطبع لكنهم لم يوافقوه علىٰ ذلك بملاحظة أن نشر هذا الرد معه يضر رواج الكتاب فراجعني مرة ثانية فكتبت تعليقات مختصرة تُنقذ الموقف بدون أن أذكر اسمي بناء علىٰ أني لم أُعط الموضوع حقه من التوسع حيث كان القائمون بطبعه يأبون التشدد علىٰ الخطيب لمصلحة تجارية.

---

(١٤) و المغفور له شيخ الكتبية بمصر السيد محمد أمين الخانجي المتوفىٰ بمصر سنة ١٣٥٨هـ خ.

ثم رأيت الكتاب قد طُبع بتصرف مجحف في تعليقاتي فإذا أحد الحشوية الجهلة(١٥)(١٦) من أعداء أئمة السنة لعب في الأمر بإيعاز من زملائه المبتدعة وقام بالتصحيح المطبعي كمتبرع وتصرف في التعليقات كما أوحى إليه هواه تصرفاً يزيل قوتها ! وبعد إخراج المجلد الثالث عشر من التاريخ هكذا وبعد توزيع معظم النسخ صادرت

---

(١٥) وهو محمد حامد الفقي أحد أئمة المساجد بمصر حالاً خ.
(١٦) هو محمد حامد الفقي وهو الذي نسخ ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد من نسخة دار الكتب المصرية التي انفردت بغالب المثالب في ترجمته وبعث بها إلى الهند فطبعت هناك مع ترجمتها إلى اللغة الهندية بسعي بعض أغنياء الحشوية نكاية في الحنفية وذلك قبل طبع الكتاب بمصر بسنين.
ثم أبدى الناسخ عن مكنون معتقده وباعث عدائه لإمام الأئمة بطبعه نقض الدارمي في التجسيم في المدة الأخيرة فكفى الله المؤمنين القتال وعلم العامة والخاصة من هم أعداء فقيه الملة؟ وفي آخر الطبعة الهندية ذكر من هو الساعي في نسخها ومن هو القائم بترجمتها ومن هو الناشر؟ ومن هو هذا وذاك وذلك؟ من المهملين الفاتنين الساعين في تفريق كلمة المسلمين.
ومن غريب ما سمعت من المشرف على طبع التاريخ أن بعض المستشرقين وأناسا من الذين يدعون زورا الانتماء إلى السلف أبلغوه أنه إذا استمر على طبع الكتاب من نسخة الكبريلي وهي خلو عن غالب المثالب في ترجمة أبي حنيفة يعلنون على الملأ أن الكتاب ناقص منقوص فاضطر إلى اتباع نسخة دار الكتب المصرية على سقمها لوجود تلك المثالب فيها بأكملها وفي ذلك ما يكشف الستار عن تآمر الفريقين وتآخيهما في تلك الغاية فليعتبر بذلك المعتبرون. ز.

الحكومة المصرية البقية الباقية من المجلد المذكور بعد التوزيع وأوقفت طبع باقي الكتاب إلى أن ألزمتهم إعادة طبع المجلد المذكور بتعليقات تحت إشراف الأزهر في عهد الشيخ الأحمدي مع إلزامهم طبع كتاب الملك المعظم السابق ذكره كملحق للكتاب حتى تم العمل بعد مدة طويلة.

فاطلعت على المجلد المعاد طبعه كما اطلعت على سابقه لكني وجدت التعليقات غير مستوفية الشروط وإن كان القائمون بأمرها أدرجوا تعليقاتي التي كنت سلمتها للمشرف على طبع الكتاب ضمن تلك التعليقات بتصرف وتلطيف.!

ثم علمت أن المجلد المصادر قد وُزعت نسخه فعلاً – قبل المصادرة – في أقطار العالم وهي لا تحتوي إلا على تعليقات يسيرة مختزلة من تعليقاتي.

فرأيت من الواجب استيفاء الرد على الخطيب بمبلغ علمي قضاءً لبعض حقوق الإمام الأعظم علينا وإعلاماً بأن التحامل على إمام شطر هذه الأمة بل إمام ثلثيها على طول القرون استهانة بهذه الأمة المحمدية لا يجوز السكوت عنه فكتبت هذا الرد مشيراً إلى أرقام الصفحات في النسختين المصادرة والمعلق عليها لتسهيل المراجعة على المطالع وهذا أوان الشروع في المقصود ومن الله التوفيق والتسديد.

تنبيه:

أبو حنيفة تابعه في الفقه شطر الأمة المحمدية بل ثلثاها على تعاقب القرون فالحنفية في الهند والسند لا تقل عن خمسة وسبعين مليوناً وفي الصين عن خمسين مليوناً وفي بلاد الروس والقوقاز والقزان وبخارى وسيبريا وما والاها عن خمسين مليوناً أيضاً وفي بلاد الرومان والصرب وبوسنا وهرسك والألبان والبلغار واليونان والبلاد العثمانية

القديمة في القارات الثلاث عن خمسين مليوناً أيضاً سوىٰ من في بلاد الأفغان وبلاد الحبشة ومصر وطرابلس الغرب وتونس وإفريقيا الجنوبية وغيرها وباقي الأمة لباقي الأئمة.

ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته وتواتر ثقته وأمانته واستفاضة يقظته ونباهته وكثرة أتباعه وذيوع فقهه وانتشار مذهبه في البقاع والأصقاع وكمال عقله وسعة علمه لا يُسمع فيه وقيعة كل من هب ودب ولا سيما بعد العلم بما ينطوي عليه خصومه من مزيد الخُبث في اصطناع المثالب بقلة دين وقلة تبصر.

فلا يتصور أن يناهض ما رُوي في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر في مناقبه إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر أو كانت الهواجس والوساوس قاضية علىٰ الملموس من الحقائق.

وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور فضلاً عن المتواتر فكيف وأسانيد ما ساقوه في مثالبه ﷺ فيها من وجوه الاعتلال والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالىٰ ا.هـ

وقال أيضاً رحمه الله في الترحيب بنقد التأنيب ما نصه:

المقدمة:

في الأحداث التي اكتنفت نشر تاريخ الخطيب في القاهرة كان كثير من الطوائف في الشرق والغرب يرغبون في نشر هذا التاريخ ويبدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية علىٰ اختلاف أغراضهم فاتفق جماعة علىٰ القيام بطبعه وأعدوا العدة لذلك وبدأوا في العمل.

ولما نجز طبع الكتاب إلى آخر الجزء الثالث عشر وعُرض للبيع رأى الأزهر الشريف أن في ذلك أكبر إهانة للإمام الأعظم لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد فقيه الملة مما يأبى السوقة من النطق به في أي شخص فضلاً عن مثله مع جلالة قدره عند المسلمين منذ قديم واعتراف الجميع بخدماته العظيمة في الدين وجريان القضاء الشرعي بين المتقاضين في المحاكم الشرعية على مذهبه في أغلب بلاد المسلمين على تعاقب السنين.

فصدر الأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة المجلد الثالث عشر الذي فيه تلك الجريمة بشأن الإمام الأعظم وفق إشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك فنفذ الأمر حتى هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفاً فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول في إنقاذ الموقف إلى أن التزموا بما ألزموا به من إعادة طبع الجزء المذكور بتعليق لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتي الأكبر وموافقة شيخ الجامع الأزهر على التعليق المعروض عليه مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسى الأيوبي على الخطيب كملحق حسب ما أُلزموا أيضاً بذلك وقام الطابعون بالتزامهم.

فخاب أمل الفاتنين من اللامذهبية والمتمسلفين وهكذا أعيد الحق إلى نصابه بعض إعادة وكان للأزهر الشريف الحق الصريح في إلزامهم بذلك لأنه الحارس الشرعي للفقه الإسلامي منذ قديم فقام بواجبه في استكمال الرد على الشاطح الأثيم.

فمن يَرى: (أنه لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الأصحاب والتلاميذ ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضاء والأحكام) كما في الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي الشافعي.

ومن يقول: إن العلم براً وبحراً وشرقاً وغرباً بعداً وقرباً تدوينه ﷺ كما يقوله محمد بن إسحاق النديم على تشيعه واعتزاله.

ومن يرتئي: أنه ما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا يعبدون الله تعالى على فقه هذا الإمام لو لم يكن لله سر خفي في ذلك كما هو معنى ما في جامع الأصول للمجد ابن الأثير الشافعي.

ومن يعتقد " أن الطاعنين عليه إما حساد أو جاهلون بمواقع الاجتهاد " كما يقوله ابن عبد البر المالكي في الانتقاء والنجم الطوفي الحنبلي في شرح روضة ابن قدامة الحنبلي وعقود الجمان لمحمد بن يوسف الصالحي الشافعي وتنوير الصحيفة للجمال بن عبدالهادي الحنبلي وغيرهم من العلماء المبرئين من التعصب الذميم: يستنكرون عمل الخطيب غاية الاستنكار ويجلون قدر الإمام الأعظم غاية الإجلال ويكبرون فضله غاية الإكبار.

وإنما يعاديه ويسعى في تقوية زائف الحكايات من هو من أهل التشبيه المعادين لأهل التنزيه وبعض القدرية والجبرية وسائر المبتدعة واللامذهبية التي يروقها إحلال القوانين الوضعية مقام الأحكام الفقهية المتوارثة وبعض الطامعين في مناصب قضائية لم ينالوها لانحصارها في أصحابه – رغم رغبته – في كثير من الدول قديماً وحديثاً كما يظهر ذلك عند مدارسة أحوال الطاعنين في الإمام الأعظم والهمام الأقدم ﷺ.

ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله قدره على ممر الدهور حتى يقفوا عند حدهم بأنفسهم فلنطمئنهم على أن أقلام أصحابه وأتباعه ومقدري فضله مرهفة في المشارق والمغارب في كل زمان لوقف المتطاول عند حده فليجرب من تحدثه نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى شاء والله بصير بما يعملون ا.هـ.

ثالثاً: الشيخ عبدالرحمن المعلمي في التنكيل لم يقصد موافقة الخطيب على تلك المثالب التي أوردها في ترجمة أبي حنيفة ﷺ أو الانتصار لذلك أو الطعن في أبي حنيفة بل تعقب بعض ما رآه مبالغة في الرد من الكوثري رحمه الله ولا أريد أن أصنع محاكمة بين المعلمي والكوثري لإظهار الصواب مع من فكلاهما صاحب مقصد حسن في الدفاع عن الشريعة والعلماء يقع بينهم الأخذ والرد في بعض وجهات النظر لكنهما اتفقا على تبرئة الإمام الأعظم من هذه المثالب التي لا يجوز إفرادها ونشرها طعناً في أئمة الدين واسمع ما قاله المعلمي في طليعة التنكيل أما بعد فإني وقفت على كتاب تأنيب الخطيب للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من تاريخ بغداد من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية ومن التخليط في القواعد والطعن في أئمة السنة ونقلتها..... الخ كلام المعلمي الذي غالى في الرد على الكوثري والشاهد أنهما اتفقا على توقير الإمام الأعظم وحسن الذب عنه وإنما عاب المعلمي على الكوثري تعديه في الرد على الخطيب بحسب ما يراه هو وإن كان المعلمي قد تعدى أيضاً في الرد على الكوثري ولست بصدد المحاكمة بينهما فيما اختلفا فيه رحمة الله عليهما وقد تكلم المعلمي كلاماً حسناً في الدفاع عن أبي حنيفة ﷺ في تعليقه المفيد على التاريخ الكبير للبخاري هاك نصه: ذكر – أي البخاري – في التاريخ الصغير صـ١٧٤ أثراً من طريق نعيم بن حماد فيه طعن شنيع على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونعيم بن حماد معروف بالميل الشديد على أهل الرأي وإمامهم رحمه الله حتى اتهم بوضع حكايات في ذلك كما في ترجمة نعيم من التهذيب ١٠-٤٦٢ ولفظه:

قال غيره كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب وليس لذلك الأثر ذكر في التاريخ الكبير وأما ما ذكره البخاري رحمه الله هنا – أي في التاريخ الكبير من قوله في أبي حنيفة كان مرجئاً سكتوا عن رأيه وعن حديثه – فهذا قوله وقد أثنىٰ كثير من أئمة الحديث والفقه علىٰ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ:

قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث. وعنه قال كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه. وعن ابن المبارك أفقه الناس أبو حنيفة ما رأيت في الفقه مثله.

وعن يحيىٰ القطان قال لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله. وقال الإمام الشافعي الناس عيال في الفقه علىٰ أبي حنيفة. راجع تهذيب التهذيب ١٠-٤٥٠ وختم الحافظ ابن حجر رحمه الله الترجمة بقوله ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً فرضي الله عنه وأسكنه الجنة آمين ا.هـ كلام المعلمي.

ولما رأىٰ المؤلف كلام المعلمي هذا في تعليقه علىٰ التاريخ الكبير عده في آخر كتابه من المدافعين عن أبي حنيفة الذين يستحقون الرد والتشنيع لدفاعهم عن أبي حنيفة ولله في خلقه شئون والله المستعان.

ثم قال المؤلف: فرأيت أن أجمع ما صح لي بالأسانيد الصحيحة من كتب أئمة الحديث في جرح أبي حنيفة ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة وسميته " نشر الصحيفة في الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة ".

أقول لبئس ما رأيت يا مسكين أن تجمع بأسانيد واهية وأخبار لا تسلم من طعن ونكارة وشذوذ في جرح إمام كبير من أئمة المسلمين المقتدىٰ بهم في أبي حنيفة النعمان الذي اشتهر توثيقه واستفاضت عدالته واتفق الناس علىٰ فقهه وإمامته زين لك هذا الفعل الشيطان فتب إلىٰ ربك وكن من الذين قال الله فيهم ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا

مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠١] وحق الكتاب أن يسمىٰ تسويد الصحيفة بذكر الشبه الضعيفة والطعون السخيفة في إمام الأئمة أبي حنيفة وسيظهر لك برهان ما أقول في ثنايا هذا الجواب الذي حررناه للدفاع عن عرض الإمام الأعظم رضي الله عنه.

ثم قال: ولم أعرج علىٰ أقوال المعدلين لأنهم إما أن يكونوا ممن لا يعتد بكلامهم مع كبار أئمة الجرح والتعديل وإما أن يكونوا من الغلاة في أبي حنيفة وإما أن يكونوا من الأئمة كسفيان الثوري وكعبدالله بن المبارك ومن جرىٰ مجراهما ولكنه قد رجع وتبرأ مما حصل منه من الثناء وحذر من أبي حنيفة بل طعن فيه.

أقول: تظافرت نصوص أهل العلم أن ذكر الجرح دون التعديل فيمن اجتمع فيه جرح وتعديل يعتبر خيانة وهذا عين ما صنعه المؤلف فقد اقتصر علىٰ ذكر الجروح الثابتة بالأسانيد الواهية وترك التعديل الذي هو الأصل في أبي حنيفة وأمثاله من أئمة الهدىٰ ليصل لغرضه الفاسد وعلل كلامه بأن المعدلين لا يعتد بهم مع كبار أئمة الجرح والتعديل وإنىٰ أقول له ألا يعتد بأبي جعفر الباقر، ومسعر بن كدام، وأيوب السختياني والأعمش، وشعبة، والمغيرة بن مقسم، والحسن بن صالح، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، وابن شبرمة، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وابن المبارك، وابن جريج، وعبدالرزاق والشافعي، ووكيع، ومالك، والفضل بن موسىٰ، وإسرائيل بن يونس ويحيىٰ بن معين، ويزيد بن زريع، وأبو عبدالرحمن المقرئ، وأضعافهم من الأئمة الذين أثنوا علىٰ أبي حنيفة.

أكل أئمة المسلمين غلاة في أبي حنيفة وعدد المثنين عليه من غير الفقهاء بلغوا حد التواتر بل أطبق حفاظ الحديث علىٰ عده محدثاً حافظاً ناقداً من أهل الجرح والتعديل كما أبينه في ثنايا هذا الكتاب وسفيان

الثوري وابن المبارك من أبر الناس بأبي حنيفة حياً وميتاً كما سأبينه إن شاء الله في محله فما بقي لك يا مسكين تب إلى الله قبل أن يدركك الموت عسى أن يغفر الله لك إن عدت لرشدك.

ثم قال: ثم إن الجرح في أبي حنيفة مفسر كما سيأتي والجرح المفسر الصادر من عالم بأسباب الجرح لا يعارض كما هو معلوم من كتب المصطلح.

وأقول: قوله أن الجرح في أبي حنيفة مفسر غير صحيح بل هو مبهم والجرح المبهم لا يقدم على التعديل على المذهب الصحيح كما هو معروف في محله.

ولو فرضنا صحة كلامه وأنَّ الجرح مفسر فإنه يعارض هنا ولا يقدم كما ادعى المؤلف لأن علماء المصطلح قرروا أنه يقدم التعديل على الجرح المفسر لوجوه عارضة تقتضي ذلك.

جاء في قواعد علوم الحديث للتهانوي صـ١٧٦-١٧٧ " من ثبتت عدالته وأذعنت الأمة لإمامته لا يؤثر فيه جرح ولو مفسراً وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط " قال أبو جعفر ابن جرير الطبري: ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالماً بمولاه – يعني سيده سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما – وفي تقريظ جِلّة أصحاب ابن عباس إياه ما بشهادة بعضهم ثبتت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن ا.هـ "

أقول ونقل الحافظ هذه العبارة في مقدمة الفتح.

قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون إلى كلامهم لثبوت عدالته وإمامته وعدوا حديثه من الصحاح.

وقال ابن جرير: لو كان من ادعىٰ مذهباً من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعىٰ به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلىٰ ما يرغب به عنه ا.هـ

وأقول فهذا الإمام البخاري علىٰ إمامته المجمع عليها – لما ترجم له ابن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل ٣/ ٢/ ١٩١ قال: " محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبدالله قدم عليهم الري سنة ٢٥٠هـ سمع منه أبي – أبو حاتم – وأبو زرعة – الرازيان – ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيىٰ النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق " انتهىٰ وبسببه ذكره العقيلي في كتابه الضعفاء والمتروكين فهل نترك حديث البخاري كما تركه أبو حاتم وأبو زرعة والنيسابوري.

وقال العلامة المحدث التهانوي في كتابه العظيم قواعد في علم الحديث صـ ٢١٠-٢١١-٢١٢: " تثبت العدالة بالاستفاضة والشهرة " أيضاً فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها كفىٰ فيها – أي في عدالته – ولا يحتاج مع ذلك إلىٰ معدل ينص عليها.

قال القاضي أبوبكر الباقلاني: الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلىٰ التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً قال والدليل علىٰ ذلك أن العلم بظهور سرهما واشتهار عدالتهما أقوىٰ في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة كذا في تدريب الراوي ملخصاً.

قلت فمثل أبي حنيفة ومالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف وأحمد بن حنبل والليث وشعبة وابن المبارك ووكيع وابن معين وابن المديني ومن جرىٰ مجراهم في نباهة

الذكر واستقامة الأمر لا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره وأما هؤلاء فقد اشتهرت عدالتهم عند المحدثين أو غيرهم من الفقهاء وأهل العلم.

قال الذهبي في الميزان وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ا.هـ

وتوسع الحافظ ابن عبد البر فيه فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين كذا في تدريب الراوي ا.هـ

ونقل أبو غده عن السيوطي قوله سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه؟ فقال مثل إسحاق يسأل عنه؟

وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس ا.هـ

فتأمل هذه النصوص واحفظ تنجو من الزلل ا.هـ

أقول: وهذه النصوص قليل من كثير ولمزيد من النصوص راجع اللمع لأبي إسحاق الشيرازي في باب القول في الجرح والتعديل وعلوم الحديث للشيخ ابن الصلاح وتحرير الأصول للعلامة الأصولي الناقد المحدث ابن الهمام رحمهم الله تعالى وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت.

وقد قال الإمام الحافظ الكبير محدث الديار المصرية أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخبر والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء

فهو على غير سبيل) والله أعلم.

وبهذه النقول يظهر جلياً فساد قول المؤلف في جناب الإمام الأعظم رضي الله عنه.

ثم قال المؤلف: والجاهلون المتعصبون لأبي حنيفة كثير وقد رأيت جمعاً من المدرسين بالجامعة الإسلامية يغضبون غاية الغضب ويرون هذا هدماً للإسلام، وما درى المساكين أن المتكلم في أبي حنيفة ما طعن في ركن من أركان الإسلام.

أقول والله ما هم جاهلون ولا متعصبون لأبي حنيفة حال غضبهم من جراء صنيعكم الممقوت وما غضبهم وما غضبنا إلا لكون فعلكم هذا يغضب الله ورسوله ولا يرضاه أئمة الدين وأعمدة الإسلام.

قوله وما درى المساكين.... إلخ...

أقول بل لم تدرِ أنت يا مسكين أنك بفعلك تطعن في أحد أركان علماء المسلمين نعم أبو حنيفة أحد أركان علماء المسلمين وصفه بهذا وحلاه إمام أهل السنة الحافظ المحدث الجهبذ الناقد الحافظ ابن كثير الذي لا تبلغ أنت يا مسكين عشر معشار علمه حيث قال في البداية والنهاية صـ١٠٧ في ترجمة الإمام:

هو الإمام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر الصحابة ورأى أنس بن مالك قيل وغيره وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة فالله أعلم ا.هـ مجلد ٥ ج١٠

ثم قال المؤلف: ونقول لهم أأنتم أعلم بأبي حنيفة من مالك بن أنس وشريك بن عبدالله النخعي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن يزيد المقرئ وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك،

ومن جرىٰ مجراهم، أقول لا والله لا نحن أعلم ولا أنت أعلم بأبي حنيفة منهم وقد أثنوا علىٰ أبي حنيفة ورفعوا قدره وأظهروا مكانه كما هو ثابت عنهم ونقلته في ثنايا هذا الكتاب فانظره في محله هداك الله للحق.

ثم قال المؤلف: وإني لأعجب لمصطفىٰ السباعي وكتابه السنة ومكانتها كيف دافع عن السنة وعن حملتها وفي آخر الكتاب هدم ما بنىٰ من أجل الدفاع عن أبي حنيفة.

وأقول هكذا يصنع الحسد بأهله أصبح الدفاع عن أبي حنيفة كبيرة تهدم السنة لا والله بل الدفاع عن أبي حنيفة هو إحياء للسنة التي أمرتنا بالذب عن أعراض المسلمين عموماً وأعراض العلماء أئمة الدين المقتدىٰ بهم خصوصاً.

نعم في الدفاع عن أبي حنيفة دفاع عن الشريعة الغراء فإن فقه الإمام الأعظم يمثل موسوعة كبيرة جداً في تقرير أحكام الشريعة وأكثر المسلمين يتقربون إلىٰ الله ﷻ بما قرره أبو حنيفة من أحكام فانظر ما الذي يخرج من رأسك يا مسكين.

ثم قال: وبما أن الحنفية لهم سلطة القضاء في كثير من الأزمنة تجد كثيراً من أهل العلم لا يستطيعون أن يصرحوا بالطعن في أبي حنيفة فذلكم البيهقي في مناقب الشافعي ينقل عن ابن أبي حاتم الطعن في أبي حنيفة فابن أبي حاتم يصرح بأبي حنيفة والبيهقي ينقل عنه ويقول قال أبو فلان ولا يصرح بأبي حنيفة.

وذلكم الحافظ ابن حجر يقول في التقريب في ترجمة أبي حنيفة فقيه مشهور فهذه حيدة من الحافظ فهو لم ينبه علىٰ هذا الاصطلاح في المقدمة، وهذا الحكم الذي حكم علىٰ أبي حنيفة لا يفيد جرحاً ولا تعديلاً.

أقول بهذه السخافة ختم المؤلف افتتاحيته فهو هنا يتهم أهل العلم بعدم النصح للمسلمين في سكوتهم عن ضلالة أبي حنيفة وعدم جرحهم له لخوفهم من سطوة القضاء يا للعجب يا أشجع أهل زمانه.

أما البيهقي فإنه لم يصرح لأنه رأى بشاعة نسبة ذلك الأمر إلى أبي حنيفة ورأى نزاهته لا خوفاً من السلطان كما ظننت يا ألمعي.

وأما اتهامك للحافظ أمير المؤمنين في الحديث فهو خطير جداً لأنه لو حاد مثل هؤلاء لضاع الأمان عن نقلهم وكتبهم وشجاعة الحافظ في قول كلمة الحق معروفة وعلى كتبه الاعتماد في معرفة الرجال فانظر ماذا يخرج من رأسك يا مسكين.

وفي ثناء الحافظ على أبي حنيفة بالفقه والشهرة تبجيل للإمام ورفعة فالحافظ بوصفه للإمام بقوله فقيه مشهور يثبت لأبي حنيفة كل خير فقد صح عن النبي ﷺ قوله «من يرد الله به خير يفقهه في الدين» فهل بعد الفقه خير يرجى له ولفظ الفقيه في عرف السلف كان لا يطلق إلا على المجتهد فما بال المؤلف يجعل الثناء حيدة.

ثم إن الحافظ رحمه الله لم يقتصر على مدح أبي حنيفة بقوله فقيه مشهور بل قد أقر الحافظ رحمه الله بإمامته في موضعين فقد جاء في الكنى من التقريب ما نصه أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام المشهور وقال في حرف النون ما نصه: النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام يقال أصله من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة ا.هـ.

ولفظ الإمام إذا أطلق ولم يقيد في كتب الجرح والتعديل من أعلى مراتب التوثيق وهو أرفع من ثقة أو متقن أو ثبت أو عدل ولكن الإنسان إذا وقع في كبار الأئمة ينزل عليه المقت ويسلب عقله فيخبط كخبط عشواء.

وظهر من هذا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ لم يقبل تضعيف هؤلاء في حق الإمام أبي حنيفة أصلاً وفي لفظ الفقيه والإمام إشارة إلىٰ ترجيح روايته علىٰ رواية غير الفقيه وغير الإمام من عامة الرواة وقد علم هذا المؤلف وكتمه وزعم أن الوصف بفقيه مشهور يدل علىٰ الحيدة فسبحان قاسم العقول!

وقد ذكر الإمام الزكي يوسف بن الحجاج المزي رحمه الله في مقدمة تهذيب الكمال: قال أبو بكر بن خزيمة: عن عبدالله بن هاشم الطوسي كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب فقال: الأعمش شيخ و أبو وائل شيخ وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه زاد غيره قال: وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا من حديث يتداوله الشيوخ انتهىٰ.

ثم لا يخفىٰ أن الحافظ ابن حجر العسقلاني في سائر تصانيفه لم ينقل عن أحد من أهل العلم شيئا في تضعيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ بل نقل توثيق الإمام نصاً في كتابه تهذيب التهذيب عن إمام الصنعة يحيىٰ بن معين رحمه الله تعالىٰ وهذا نصه:

قال محمد بن سعد العوفي سمعت يحيىٰ بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث انتهىٰ.

وقال أيضاً رحمه الله تعالىٰ: قال ابن أبي داود عن نصر بن علي سمعت ابن داود يعني الخريبي يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل.

وقال أحمد بن عبدة قاضي الري عن أبيه: كنا عند ابن عائشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة ثم قال: أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه فما مثله ومثلكم إلا كما قيل:

أقلوا عليهم ويلكم لا أباً لكم من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا

وختم ترجمته بقوله: ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدا فرضي الله تعالىٰ عنه وأسكنه الفردوس آمين.

المطلب الثاني: في نقد مباحث المقدمة:

ثم عقد المؤلف تراجم كثيرة جعلها بمثابة المقدمة التمهيدية لتبرير الطعن في الإمام الأعظم وهاك الكلام علىٰ هذه التراجم وبيان ما فيها من الخطأ في الفهم.

الترجمة الأولى: الغلو وموقف الشرع منه:

ذكر تحت هذه الترجمة ست آيات تنهىٰ عن الغلو هي الآية رقم ٧٢/ ٧٧ سورة المائدة والآية رقم ١٧١ سورة النساء والآية رقم ٣٠/ ٣١ سورة التوبة والآية رقم ٧٩ سورة آل عمران والآية رقم ١٨ سورة يونس والآية رقم ٨٩/ ٩٣ سورة مريم.

ثم قال والآيات القرآنية التي تنهىٰ عن الغلو وتشنع علىٰ أهله كثيرة جداً.

ثم أورد من السنة حديث البخاري عن رسول الله ﷺ قال: (لا تطروني كما أطرت النصارىٰ بن مريم فإنما أنا عبدالله ورسوله) وحديث النسائي في عمل اليوم والليلة عن أنس قال: أن ناساً قالوا لرسول الله ﷺ يا خيرنا وابن خيرنا ويا سيدنا وابن سيدنا فقال رسول الله ﷺ: (يا أيها الناس عليكم بقولكم ولا يستهوينكم الشيطان إني لا أريد أن ترفعوني فوق منزلتي التي انزلنيها الله تعالىٰ أنا محمد بن عبدالله عبده ورسوله) وحديث أبي داود في قصة وفد بني عامر إلىٰ رسول الله حيث قالوا للنبي أنت سيدنا فقال: (السيد الله....) الحديث.

وخلص من هذه الأدلة إلىٰ أن أتباع الإمام الأعظم قد غلوا فيه فهم يلقبونه بالإمام الأعظم بل أعظم من هذا فقد قال قائلهم:

فلعنة ربنا أعداد رمل علىٰ من رد قول أبي حنيفة

وأقول لاشك أن الغلو الذي هو مجاوزة الحد مذموم شرعاً منهي عنه في كتاب الله عز وجل وسنه رسول ﷺ وهذا أمر واضح وجلي لا خلاف فيه ولكن ما هو مفهوم الغلو.

أصل الغلو في اللغة يطلق علىٰ مجاوزة الشيء حده الذي وضع له سواء كان هذا الحد شرعياً أو عرفياً جاء في اللسان.... وغلا في الدين والأمر يغلو غلواً جاوز حده وفي التنزيل ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ وفي الحديث (إياكم والغلو في الدين[١٧] أي التشدد فيه ومجاوزة

---

(١٧) أخرج النسائي عن بن عباس رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو علىٰ راحلته هات ألقط لي فلقطت له حصيات هن حصىٰ الخذف فلما وضعتهن في يده قال (بأمثال هؤلاء وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين) وأخرجه أحمد وابن ماجه وهو حديث صحيح.

الحد...).

واصطلاحا: قال العلامة المناوي: الغلو مجاوزة الحد والغلو في الدين التصلب والتشدد فيه حتىٰ مجاوزة الحد ا.هـ من التوفيق للمناوي بتصرف.

وقد وردت مادة الغلو والنهي عنه في القرآن الكريم مرتين الأول في سورة النساء آية ١٧١ قال تعالىٰ ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ والثانية في سورة المائدة في قوله تعالىٰ ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ قال القرطبي رحمه الله الغلو في الدين الإفراط فيه كما أفرطت اليهود والنصارىٰ في عيسىٰ غلو اليهود في عيسىٰ قولهم: ليس ولد رِشْدَة وغلو النصارىٰ قولهم إنه إله ا.هـ كلام القرطبي من تفسير سورة المائدة وفي تفسير آية النساء قال رحمه الله: ويعني بذلك فيما ذكره المفسرون غلو اليهود في عيسىٰ حتىٰ قذفوا مريم وغلو النصارىٰ فيه حتىٰ جعلوه رباً فالإفراط والتقصير كله سيئة وكفر ا.هـ

وحديث لا تطروني حديث صحيح لا شك في ذلك ولا ريب ومفاده نهي النبي ﷺ أن يُطرىٰ كما أطرت النصارىٰ ابن مريم إذ قالوا فيه أنه ابن الله فالغلو في مدح النبي بإخراجه عن وصف العبودية إلىٰ وصف الربوبية منهي عنه لا شك ولا ريب لكن الثناء علىٰ النبي ﷺ ومدحه وتوقيره بما هو أهله من الكمال البشري إذ هو أكمل الخلق علىٰ الإطلاق مطلوب شرعاً وليس من الغلو في شيء ولله در الإمام

البوصيري رحمه الله حيث بين هذا المفهوم الإسلامي وأوجز شرح حديث لا تطروني بقوله:

دع ما ادعته النصارىٰ في نبيهم واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم

فإن فضل رسول الله ليس له حد فيعرب عنه ناطق بفم

فمبلغ العلم فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كلهم

وحديثا النسائي وأبي داود مفادهما كما قال العلامة الخطابي رحمه الله: قوله ﷺ (السيد الله) أي السؤدد كله حقيقة لله ﷻ وأن الخلق كلهم عبيد الله وإنما منعهم أن يدعوه سيداً مع قوله (أنا سيد ولد آدم)(١٨) لأنهم قوم حديثوا عهد بالإسلام وكانوا يحسبون أن السيادة بالنبوة كهي بأسباب الدنيا وكان لهم رؤساء يعظمونهم وينقادون لأمرهم وقوله قولوا بقولكم أي قولوا بقول أهل دينكم وملتكم وادعوني نبيا ورسولاً كما سماني الله تعالىٰ في كتابه ولا تسموني سيدا كما تسمون رؤساءكم وعظماءكم ولا تجعلوني مثلهم فإني لست كأحدهم إذ كانوا ليسودونكم في أسباب الدنيا وأنا أسودكم بالنبوة والرسالة فسموني نبياً ورسولاً ا.هـ.

فالمنع كان للتعليم والتفهيم لا أن إطلاق لفظ السيادة علىٰ النبي ﷺ من الغلو فالأمة مجمعة علىٰ ثبوت السيادة للنبي ﷺ وعلىٰ علميته في السيادة قال العلامة الشرقاوي رحمه الله: فلفظ سيدنا علم عليه ﷺ ا.هـ ومن توقيره ﷺ تسويده كما قال قتادة والسدي في قوله تعالىٰ ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] الفتح وتسودوه وقد خوطب النبي ﷺ بلفظ يا سيدي فأقر ذلك فعن سهل بن حنيف ﷺ قال: مررنا بسيل فدخلت

(١٨) وفي رواية (أنا سيد الناس) متفق عليه.

فاغتسلت منه فخرجت محموماً فنمي ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال (مروا أبا ثابت يتعوذ) قلت يا سيدي والرقى صالحة؟ قال (لا رقية إلا في نفس أو حمة أو لدغة) أخرجه أحمد والحاكم وقال صحيح الإسناد.

وكذلك فعلوا في الصلاة عليه فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: إذا صليتم على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة عليه فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه فقالوا له: فعلمنا قال: قولوا: اللهم اجعل صلاتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة " أخرجه ابن ماجه وحسنه المنذري وكذلك ورد عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده بسند حسن في الشواهد.

وأما إطلاق السيادة على غير النبي ﷺ من المخلوقين فهو كذلك أمر مشروع بنص الكتاب والسنة وفعل الأمة خلفاً عن سلف من غير نكير فقول الله تعالى عن سيدنا يحيى عليه السلام ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران:٣٩].

قال الإمام القرطبي: ففيه دلالة على جواز تسمية الإنسان سيداً كما يجوز أن يسمى عزيزا وكريما ا.هـ

وقوله تعالى عن سيدنا يوسف وامرأة العزيز ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٢٥].

وأما السنة: فقول النبي ﷺ في شأن الحسن والحسين عليهما السلام: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه وقوله ﷺ في شأن الحسن بن علي عليهما السلام (ابني هذا سيد) أخرجه البخاري.

وقوله ﷺ للسيدة فاطمة عليها السلام (يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين) أخرجه البخاري وقوله ﷺ عن سعد بن معاذ (قوموا إلى سيدكم) أخرجه البخاري.

وقوله ﷺ لبني سلمة (من سيدكم يا بني سلمة؟) قالوا: سيدنا جد بن قيس على أنا نبخله قال (وأي داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم عمرو بن الجموح) أخرجه البخاري في الأدب المفرد وفي رواية (سيدكم بشر بن البراء بن معرور) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدل على جواز إطلاق السيد على المخلوق.

وأما فعل الأمة: فقول عمر الفاروق رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق وبلال رضي الله عنهما: " أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا " أخرجه البخاري.

وقول علي عن ابنه الحسن عليهما السلام: " إن ابني هذا سيد كما سمَّاه النبي ﷺ " أخرجه أبو داود.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه للحسن بن علي عليهما السلام: " يا سيدي " فقيل له: تقول يا سيدي ! قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنه لسيد) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة.

وهذه الإطلاقات مع سماع الصحابة لها من غير نكير ولا معارض بمثابة الإجماع السكوتي وهو حجة كما تقرر في الأصول.

وقد درج المسلمون من قديم الزمان على إطلاق لقب السيادة على الذرية النبوية الطاهرة من نسل سيدي شباب أهل الجنة الحسن والحسين عليهما السلام وورد في الأثر عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ) رواه الإمام أحمد.

وعليه فإطلاق السيادة على النبي ﷺ وأهل البيت وأولياء الله الصالحين والعلماء أمر مشروع بل هو مطلوب شرعاً لما فيه من حسن الأدب معهم والتوقير والإجلال لهم والنبي ﷺ يقول (ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه) رواه أحمد والحاكم وصححه عن عبادة بن الصامت.

وإطلاق السيادة عليهم ليست من الغلو أبدا بل من الأدب والتوقير الذي أمرنا الشرع به وإذا كان الثناء على العلماء أمراً مطلوباً ومشروعاً في الإسلام فما الذي يغيظهم في وصف أبي حنيفة بالإمام الأعظم وقد نال شرف التابعية من بين الأئمة الأربعة واعترفوا له بالفضل وسلموا له بدقة الفقه ورزقه الله كثرة في الإتباع من العلماء وغيرهم ورزقه القبول في الأرض وقد أطلق هذه الصفة على أبي حنيفة رضي الله عنه جمع لا يحصون من غير الحنفية من محدثين وفقهاء وزهاد ولم يرو في ذلك أي غلو فها هو الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله يحلي الإمام بهذه الصفة في تذكرة الحفاظ مجلد ١ صـ١٦٨ حيث يقول: أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق النعمان بن ثابت. وهذا الحافظ الفقيه ابن حجر الهيتمي رحمه الله يقول في مقدمة كتابه العظيم الخيرات الحسان ما نصه: وسميته الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. ولو أردت تتبع وتعداد من أطلق هذه الصفة على إمامنا الأعظم وقدوتنا الأفخم لطال الأمر جداً ولجاء في مجلدات مع أن هذه الصفة أطلقها العلماء على غير أبي حنيفة أيضاً أطلقها العلامة المحدث القسطلاني في شرحه على البخاري كثيراً على الإمام مالك إمام دار الهجرة وأطلقها العلامة السبكي في الطبقات على الإمام الشافعي ولم يروا في ذلك غلوا.

أما البيت الذي ذكره المؤلف فليس من الغلو إذا فهم معناه وعرف المقصود منه وبيان ذلك كما يلي أولا هذا البيت هو للإمام المحدث القدوة رأس السنة عبدالله بن المبارك الذي قال فيه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ج١صـ٢٧٤: الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام فخر المجاهدين قدوة الزاهدين أبو عبدالرحمن..... الخ

ابن المبارك هذا قال فيه أبو أسامة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال إسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك.

وقال أبو إسحاق الفزاري: ابن المبارك إمام المسلمين.

وقال ابن معين: كان ثقة متثبتاً. وقال شعيب بن حرب: لو جهدت جهدي أن أكون في السنة ثلاثة أيام على ما عليه بن المبارك لم أقدر.

قال الحسن بن عيسى بن ماسرجس: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك فقالوا عدوا خصال ابن المبارك فقالوا جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والزهد والشجاعة والشعر والفصاحة وقيام الليل والعبادة والحج والغزو والفروسية وترك الكلام فيما لا يعنيه والانصاف وقلة الخلاف على أصحابه انظر تذكرة الحفاظ ج١صـ٢٧٦ هذا البيت من جملة أشعار بن المبارك في الإمام الأعظم رضي الله عنه مطلع هذه الأبيات

كما في الدر المختار وغيره.

لقد زان البلاد ومن عليها إمام المسلمين أبو حنيفة

ثم ذكر العلامة محمد علاء الدين الحصكفي تسعة أبيات بعد هذا وزاد بن عابدين رحمه الله بيتين عليها في حاشيته رد المحتار نقلاً عن تنوير الصحيفة فراجع مقدمة الدر مع حاشية ابن عابدين إن شئت الاطلاع على الأبيات كلها والبيت المذكور مثبت في مقدمة الدر من جملة الأبيات ونقل هذه الأبيات العلامة المحدث الناقد عبدالحي

اللكنوي في عمدة الرعاية شرح الوقاية صـ٣٢ج١ وآخر هذه الأبيات عنده:

فلعنة ربنا أعداد رمل على من رد قول أبي حنيفة

قال رحمه الله بعده وأورد على البيت الأخير بأنه مناف لأحاديث المنع عن لعن أحد من المسلمين وبأن اللعن يجوز على الكفار لا على المؤمنين وجوابه إن اللعن المختص بالكفار هو بمعنى الإبعاد عن الرحمة مطلقاً لا مطلقاً(١٩) فإنه بمعنى الإبعاد عن الرحمة المختصة بالأبرار جائز على المسلمين ثم اللعن على المسلمين لا يجوز على شخص معين وأما على غير المعين فجائز كما ورد في الأخبار من لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والمتشبهات بالرجال والمتشبهين بالنساء ولعن من غير منار الأرض ومن ذبح لغير الله إلى غير ذلك من العصاة.

فإن قلت كيف يكون مجرد الرد على أبي حنيفة باعثاً للعن والإبعاد ولم يزل العلماء والمجتهدون يرد بعضهم بعضاً ويطعن بعضهم بعضاً في استدلال بعض؟

قلت ليس المراد بالرد مطلق الرد بل رد ما قاله من الأحكام الشرعية محتقراً لها أو رد طرقه واستدلاله إلى حد يحطه عن منزله ويحقره ويؤذي مقلديه ويصل إلى حد سبه وشتمه وإطلاق كلمات قبيحة عليه كما هو الشائع في أكثر العوام بل الخواص كالعوام فإن مثل هذا الرد على مثل هذا الإمام الذي أقر بفضله المجتهدون وشهد بعلمه

---

(١٩) أي أن اللعنة مطلقاً تشمل الكفار وهي بمعنى الطرد من رحمة الله لا مطلقاً تشمل المؤمنين وإنما تشملهم بمعنى الإبعاد عن الرحمة المختصة.

وفقهه وتقواه وورعه واجتهاده وانقياده للشريعة واتباعه للطريقة الأئمة المرضيون يبلغ فاعله إلى أن يصير ملعوناً مردود الشهادة فاسقاً مطروداً معدوداً في أهل الضلالة وقد منع الفقهاء من قبول شهادة من يظهر سب السلف وفسره شارح الوقاية وصاحب النهاية وغيرهما بالصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين فاحفظ هذا ولا تكن من الغافلين ا.هـ

أقول ومن خلاله تعرف قيمة شهادة المؤلف ومنزلتها عند محققي الأئمة مجددي الدين رحمهم الله تعالى ومن عجيب التناقض للمؤلف أن نجده هنا وفي غيره من كتبه يشدد في أمر الغلو وأنه منهي عنه و... الخ كلامه ثم يرضى لطلابه واتباعه أن يمتدحوه بما ليس فيه وأن يطروه بما لو قال مادح لرسول الله ﷺ بمثله لقال هؤلاء المبتدعه أنه من الغلو المذموم فهذا أحد تلاميذه يسمى قائد بن حمود ابن قائد بن عبدالرحمن المليكي العديني يرسل إلى المؤلف بأسئلة يقول في مطلعها كما في كتاب قمع المعاند صـ١٥٤ للمؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد من قائد بن حمود بن قائد بن عبدالرحمن إلى المجدد في هذا الزمان والقائم بسنة سيد ولد عدنان وترجمان أهل العرفان الشيخ المتواضع بين تلاميذه وإخوانه أخ الموحدين وقامع المبتدعين من لا تأخذه في الحق لومة اللائمين صاحب الزهد والورع والمحارب للخرافات والبدع من لا يفتري ولا يدعي هو الشيخ مقبل بن هادي الوادعي سلام من الله عليكم على عدد قطر البحار يتكرر كلما طلع النهار ورحمته عليكم عدد قطر الإمطار وبركاته عليكم ما اهتزت الأشجار وترنمت الأطيار وبعد أيها الكريم والعالم الفهيم.... إلى آخر مديحه وثناءه ثم ذكر بعدها قصيدة طويلة في الثناء على شيخه المذكور مطبوعة في نفس الكتاب صـ١٥٦ إلى صـ١٥٩ ولم

يعقب المؤلف على كل هذا الإطراء بشيء وكأنه ليس من الغلو في شيء بل أيد ذلك فقال قال أبو عبدالرحمن المؤلف قد حذفت بعض العبارات من الرسالة وتصرفت في بعض ألفاظ القصيدة من أجل إقامة الوزن وبارك الله في أخينا في الله قائد بن حمود المليكي وجزاه خيراً وأثابه ودفع عنا وعنه كل سوء ومكروه والحمد لله رب العالمين.

وفي ترجمة المؤلف التي كتبها بقلمه بعض قصائد مدح قيلت فيه منها لأبي رواحة الموري قوله:

ماذا أقول وما اللسان سينطق وأرى صروحاً من علوم تسمق

وقوله:

يا شيخ دعوتنا إليك سلامنا وتحية مني تضيء وتبرق
يا ليت أني في ركابك الحق يا ليت أني في سماك أحلق
يا وادعي الخير علمك ظاهر بل صار نجماً في السما يتألق

ومن قصيدة ترحيبية قيلت في المؤلف لعبدالرحمن بن علي السعدي قوله:

لو تبصرون الشيخ وهو بداره دار الحديث عرفتم صدق الخبر
لو زرتم دار الحديث لقلتم هذا ابن عباس أو هذا عمر
أو ذا الإمام الشافعي ومالك أو ذا ابن حنبل قد تشابهت الفكر
وأبو حنيفة والبخاري كنا نظن بأن ذكرهم اندثر

ولم يعقب المؤلف على هذا بشيء سوى قوله في كلام الأخ الشاعر حفظه الله شيء من المبالغة شأن كثير من الشعراء أسأل الله أن يثبته وأن يدفع عنه كل سوء ومكروه ا.هـ

ومثل هذا الثناء موجود في كثير من القصائد التي قيلت في المؤلف تجدها مدونة في ترجمته التي كتبها لنفسه من صـ٦٧ إلى صـ١١٢ فكل هذا الثناء والإطراء جائز مشروع مستحب لأنه فيه وما عداه منهي عنه فسبحان قاسم العقول ولله في خلقه شؤن.

ثم عقد المؤلف ترجمة منقولة من صحيح البخاري هي:

ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين وأورد نص الإمام البخاري تحت هذه الترجمة برمته "

أقول هذا الرجل لا يدري ما يخرج من رأسه فإنه يظن – وبعض الظن إثم – أن فقه أبي حنيفة ﷺ من التعمق المكروه ويحسب أن دلائل مسائله من التنازع في العلم والغلو في الدين سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

والعجب أن المؤلف غير مسبوق إلى هذا الفهم فكل شراح البخاري لم يفهموا من هذا الباب مثل فهمه إذ أن شراح البخاري فهموا أن التعمق وهو التشدد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه والتنازع في العلم أي التجادل فيه والغلو في الدين مثل البحث في الربوبية حتى يحصل نزغة من نزغات الشيطان فيؤدي إلى الخروج عن الحق والذين غلو في الفكرة آل بهم الأمر إلى أن جعلوا الآلهة ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا كل هذا هو المنهي عند أئمة المسلمين ﷺ هذا هو فهم شراح البخاري رحمهم الله.

ففي إيراد هذا الباب برمته هنا تمويه محض وتدليس ظاهر فما كانت مسائل الفقه ومباحثه تعمقاً منهياً عنه ولا غلوا في الدين وإنما الغلو والتعمق والتنازع في كثير من الأفكار التي ظهرت هنا وهناك بين إفراط وتفريط مخالفة لمنهج أهل الحق بعض تلك الأفكار تبناها بعض من يصف نفسه بالإسلاميين والبعض تبنته العلمانية واليسارية وغير

ذلك من الفئات التي لم تلتزم منهج أهل الحق فترى كثيراً من الناس اليوم يدعو إلى فكرة ويقمصها قميص الإسلام ويجادل أهل الحق لإثبات باطله هذا هو المنهي عنه ولكن المؤلف عكس الأمر فالله حسيبه.

ثم عقد المؤلف ترجمة عنوانها تحريم التقليد في الدين:

أطال فيها جدا من صـ١٤-٢٤ وأورد فيها طائفة من الآيات والأحاديث التي تدل في نظره على تحريم التقليد لينتهي منها إلى تحذير الناس من تقليد أبي حنيفة وغيره من الأئمة المتبوعين وهذه المسألة أعني مسألة تحريم التقليد أطال متمسلفة العصر الكلام حولها ورد عليهم فيها كثير من العلماء الأعلام من فقهاء ومحدثين وأصوليين ومن أحسن الردود عليهم وأطولها وأوسعها رسالة الشيخ الكيرواني وهي مطبوعة بكمالها في مقدمة إعلاء السنن ولا غنى لطالب علم عن مراجعتها وأنا أكتفي هنا بنقل فتوى حول موضوع التقليد للمذاهب الفقهية الأربعة صادرة عن دار الإفتاء المصرية فهاك نص السؤال والجواب:

الموضوع: التقليد واتباع المذاهب الفقهية:

س: بعض المتصدرين للدعوة والإرشاد يحذرون الناس من تقليد المذاهب الفقهية الأربعة بدعوى أن الواجب هو أخذ الأحكام من الكتاب والسنة فقط ولأن أئمة هذه المذاهب أنفسهم قد نهوا عن تقليدهم فما هي حقيقة التقليد؟ وهل يصح هذا الكلام في ذم التقليد أو لا؟ وهل أقوال المذاهب مخالفة للكتاب والسنة فعلاً؟

الجواب:

التقليد في اللغة: مأخوذ من القلادة وهي ما جعلت في العنق وتكون للإنسان والفرس والبدنة التي تهدىٰ في الحج وجعل القلادة في عنق ما يهدىٰ إلىٰ الحرم من النعم ليعلم أنه هدي فيكف الناس عنه تعظيماً للبيت وما أهدىٰ إليه.

وأما التقليد في الاصطلاح فله معنيان:

أحدهما: العمل بقول الغير من غير حجة من الحجج الشرعية الملزمة أي من غير دليل قائم علىٰ حكمه أو حجيته.

والثاني: العمل بقول المجتهد من غير معرفة دليله معرفة تامة والأول غير جائز باتفاق والثاني جائز بل لازم عند أهل العلم.

والمراد بقولنا: من غير معرفة دليله أي: معرفة تامة للدليل وهي معرفة الاستنباط الاجتهادي والاكتساب الفقهي الذي يشترط في اعتبارهما توفر شروط الاجتهاد التي في كتب الأصول فدخل في التقليد: أخذ العامي بقول المجتهد من غير معرفة دليله أصلاً أو مع عدم معرفته معرفة تامة بأن عرف وجه دلالته ولكن لا يعرفها من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم سواء أذكر المجتهد في قوله سند الحكم أم لا وسواء أأخذه عنه مباشرة أم بواسطة عالم موثوق به يرويه له عن نفس المجتهد أو عن مذهبه المدون في الكتب المعتمدة.

والمكلفون بالنسبة لأحكام الشريعة وأدلتها قسمان:

قسم قادر علىٰ أخذ الأحكام من أدلتها بطريق الاجتهاد وقسم دون ذلك.

والأول: هم المجتهدون، والثاني: هم المقلدون ولابد لكل منهما من معرفة الحكم الشرعي ليعمل به حسبما كلف.

فالأول بمقتضىٰ التكليف العام مأمور بالاجتهاد للعمل بالأحكام الشرعية واتباعها، والثاني مأمور بتقليده كذلك.

وجمهور الأصوليين على أن المقلد يشمل: العامي المحض لعجزه عن النظر والاجتهاد والعالم الذي تعلم بعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد ولكنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد فكل منهما يلزمه التقليد.

وقد اتفق جمهور العلماء على مشروعية التقليد ووجوبه عند عدم التمكن من الاجتهاد.

يقول العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف في كتابه " بلوغ السول " تحت عنوان " استناد أقوال المجتهدين إلى المآخذ الشرعية ": وقد اعتبر الأصوليون وغيرهم أقوال المجتهدين في حق المقلدين القاصرين كالأدلة الشرعية في حق المجتهدين لا لأن أقوالهم لذاتها حجة على الناس تثبت بها الأحكام الشرعية كأقوال الرسل عليهم الصلاة والسلام فإن ذلك لا يقول به أحد بل لأنها مستندة إلى مآخذ شرعية بذلوا جهدهم في استقرائها وتمحيص دلائلها مع عدالتهم وسعة اطلاعهم واستقامة أفهامهم وعنايتهم بضبط الشريعة وحفظ نصوصها ولذلك شرطوا في المستثمر للأدلة المستنبط للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية – لكونها ظنية لا تنتج إلا ظنا – أن يكون ذا تأهل خاص وقوة خاصة وملكه قوية يتمكن بها من تمحيص الأدلة على وجه يجعل ظنونه بمثابة العلم القطعي صوناً لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع.

ثم قال: وكما أمر الله تعالى ورسوله ﷺ المستعدين للاجتهاد ببذل الوسع في النظر في المآخذ الشرعية لتحصيل أحكامه تعالى أمر القاصرين عن رتبة الاجتهاد من أهل العلم باتباعهم والسعي في تحصيل ما يؤهلهم لبلوغ هذا المنصب الشريف أو ما هو دونه حسب استعدادهم في العلم والفهم وأمر العامة الذي ليسوا من أهل العلم بالرجوع إلى العلماء والأخذ بأقوالهم كما قال تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾

[النحل:٤٣] أي: بحكم النازلة ليخبروكم بما استنبطوه من أدلة الشريعة مقروناً بدليله من قول الله أو قول رسوله ﷺ أو مجرداً عنه.

فإن ذكر الدليل من المجتهد أو العالم الموثوق به بالنسبة لمن لم يعلم حكم الله في النازلة غير لازم خصوصاً إذا كان ممن لا يفهم وجه الدلالة كأكثر عامة الأمة أو كان الدليل ذا مقدمات يتوقف فهمها وتقريب الاستدلال بها على أمور ليس للعامي إلمام بها.

ويقول الشاطبي: فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين والدليل عليه أن وجود الأدلة بالنسبة إلى المقلدين وعدمها سواء، إذ كانوا لا يستفيدون منها شيئاً فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأنهم ولا يجوز ذلك لهم ألبته وقد قال تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ والمقلد غير عالم فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر وإليهم مرجعه في أحكام الدين على الإطلاق فهم إذاً القائمون له مقام الشارع وأقوالهم قائمة مقام الشارع.

والعوام في زمن الصحابة والتابعين كانوا إذا نزلت بهم حادثة أو وقعت لهم واقعة يهرعون إلى الصحابة والتابعين ليسألوهم عن حكم الله في تلك الحادثة وكانوا يجيبونهم عن هذه المسائل من غير أن ينكروا عليهم ذلك ولم ينقل عنهم أنهم أمروا هؤلاء السائلين بأن يجتهدوا ليعرفوا الحكم بأنفسهم فكان ذلك إجماعاً من الصحابة والتابعين على أن من لم يقدر على الاجتهاد فطريق معرفته للأحكام هو سؤال القادر عليها فتكليف العوام بالاجتهاد فيه مخالفة لهذا الإجماع السكوتي.

وكذلك فإن القول بمنع التقليد فيه ما فيه من تكليف من لا قدرة له على الاجتهاد بمعرفة الحكم عن دليله وهو تكليف له بما ليس في وسعه فيكون منهيًّا عنه لقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا

رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٢٨٦] ويضاف إلى ذلك أنه يؤدي إلى ترك الناس مصالحهم الضرورية والاشتغال عن معايشهم في الحياة الدنيا بتعطيل الحرف والصناعات لمعرفة الأحكام وفي ذلك فساد الأحوال.

وبعد أن قرر العلماء أن التقليد في الفروع مشروع بلا غضاضة اختلفوا بعد ذلك في أن التزام المقلد تقليد مذهب معين من مذاهب المجتهدين في كل واقعة على قولين:

الأول: أنه يجب التزام مذهب معين قال الجلال المحلي في شرحه لجمع الجوامع: (و) الأصح (أنه يجب) على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (التزام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (يعتقده أرجح) من غيره (أو مساوياً) له وإن كان نفس الأمر مرجوحاً على المختار المتقدم (ثم) في المساوي (ينبغي السعي في اعتقاده أرجح) ليتجه اختياره على غيره.

الثاني: أنه لا يجب عليه التزام مذهب معين في كل واقعة بل له أن يأخذ بقول أي مجتهد شاء وهو الصحيح ولذلك اشتهر قولهم:" العامي لا مذهب له بل مذهبه مذهب مفتيه " أي: المعروف بالعلم والعدالة.

وهذا الأخير هو الصحيح قال الإمام النووي: الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمذهب بمذهب بل يستفتي من شاء أو من اتفق من غير تلقط للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه.

ونقل ابن عابدين في حاشيته عن الشرنبلالي قوله: ليس على الإنسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلداً فيه غير إمامه مستجمعاً شروطه ويعمل بأمرين متضادين

في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالأخرىٰ وليس له إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر لأن إمضاء الفعل كإمضاء القاضي لا ينقض ا.هـ

ويؤيد ذلك أن الله تعالىٰ قد أوجب اتباع العلماء من غير تخصيص بعالم دون آخر إذ قال ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣] والمستفتين في عصر الصحابة والتابعين لم يكونوا ملتزمين بمذهب معين بل كانوا يسألون من تهيأ لهم دون تقيد بواحد دون آخر ولم ينكر عليهم أحد.

واتباع المقلد لمن شاء من المجتهدين هو اتباع للحق فإن جميع الأئمة علىٰ حق بمعنىٰ أن الواحد ليس عليه إلا أن يسير حسب ما هداه إليه اجتهاده ولا ينبغي للمقلد أن يتصور وهو يختار اتباع واحد منهم أن الآخرين علىٰ خطأ.

وأما اتباع المذاهب في إطار الدراسة والتفقه فهذا مما لا فكاك منه ولا بديل عنه لأن هذه المذاهب الفقهية الأربعة المتبعة قد خدمت خدمة لم تتوفر لغيرها فاعتني بنقلها وتحريرها ومعرفة الراجح فيها واستدل لها وترجم لأئمتها بما جعل كل واحدة منها مدرسة مستقلة لها أصول معلومة وفروع محررة يتحتم علىٰ من أراد التفقه في الدين أن يسلك أحدها متعلماً ودارساً ومتدرباً فتكون بدايته هو من حيث انتهاؤهم.

بعض الاعتراضات التي وردت على التقليد والتمذهب:

الاعتراض الأول: الدليل الذي أوجب الشرع علينا اتباعه هو الكتاب والسنة وليس كلام الأئمة.

جوابه: الدليل ليس هو الكتاب والسنة فقط بل الدليل يشمل أيضاً الإجماع والقياس وقول الصحابي وشرع من قبلنا والعرف والاستحسان وغير ذلك.

وفهم معنىٰ الدليل علىٰ أنه الكتاب والسنة فقط قصور ظاهر لأن الدليل معناه أعم من أن يكون محصوراً في الكتاب والسنة فقط فالكتاب والسنة إنما هي نصوص يستنبط ويستخرج منهما المجتهد الأحكام وكذلك من غيرهما من الأدلة.

وكذلك فإن أقوال الأئمة المجتهدين ليست قسيماً للكتاب والسنة بل إن أقوالهم هي نتاج فهمهم لهما فأقوالهم تفسير وبيان للكتاب والسنة.

فالأخذ بأقوال الأئمة ليس تركاً للآيات والأحاديث بل هو عين التمسك بهما فإن الآيات والأحاديث ما وصلت إلينا إلا بواسطتهم مع كونهم أعلم ممن بعدهم بصحيح الأحاديث وسقيمها وحسنها وضعيفها ومرفوعها ومرسلها ومتواترها ومشهورها وتاريخ المتقدم والمتأخر منها والناسخ والمنسوخ وأسبابها ولغاتها وسائر علومها مع تمام ضبطهم وتحريرهم لها.

وهذا كله مع كمال إدراكهم وقوة ديانتهم واعتنائهم وورعهم ونور بصائرهم فتفقهوا في القرآن والسنة علىٰ مقتضىٰ قواعد العلوم التي لابد منها في ذلك واستخرجوا أسرار القرآن والأحاديث واستنبطوا منها فوائد وأحكاماً وبينوا للناس ما يخفىٰ عليهم علىٰ مقتضىٰ المعقول والمنقول فيسروا عليهم أمر دينهم وأزالوا المشكلات باستخراج الفروع من الأصول ورد الفروع إليها فاستقر بسببهم الخير العميم.

الاعتراض الثاني: نرىٰ المقلدة لا يترك أحدهم مذهبه إذا رأىٰ حديثاً يخالفه وهذا من التقديم بين يدي الله ورسوله.

ويجيب عن هذا الاعتراض الشيخ الكيرانوي في كتابه "فوائد في علوم الفقه " فيقول: هذا هو منشأ ظنكم الفاسد واعتقادكم الباطل أنا نرجح قول الإمام علىٰ قول الله ورسوله مع أن الأمر ليس كذلك